



الأربعاء ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١

الساعة ١٠/٤٠

نيويورك

المحتويات

تمثلون تجسيدا له . لقد أتاحت لنا العديد من الفرص كي نلتقي ونعرف بعضنا البعض منذ سنوات عديدة . ومن هنا فإن حكومة بلادي تحيي قدراته ، وأضيف إلى ذلك إعرابي الشخصي عن الود والتقدير .

الصفحة

البند ٩ من جدول الأعمال :

المنافشة العامة (تابع) :

٤ - ونعرف كذلك أن بوسعنا أن نعتمد على قدرة ونشاط جهاز الأمانة العامة . وإنني لعلى ثقة من معاونته الصادقة ، مهما كانت جسامة وضخامة الأعمال التي تواجهنا في هذه الدورة . وإنني أتقدم له بتهنئتنا وشكرنا على هذه المعاونة .

١٧٣	خطاب السيد شيسون (فرنسا)
١٧٩	خطاب السيد غنتشر (جمهورية ألمانيا الاتحادية)
١٨٦	خطاب السيد كولومبو (إيطاليا)
١٩٢	خطاب السيد فروفيك (يوغوسلافيا)

الرئيس : السيد عصمت ط . كئاني (العراق)

البند ٩ من جدول الأعمال

المنافشة العامة (تابع)

٥ - لقد شهدت بلادي فرنسا تغييراً سياسياً جذرياً . ففي ١٠ أيار/ مايو انتخب رئيس جديد للجمهورية . وفي ٢١ حزيران/ يونيو أصبحت الأغلبية اليسارية في السلطة ، وعندما أتى بهم شعب فرنسا إلى السلطة ، كان هذا تأكيداً لرغبته في أن يبدأ صفحة جديدة وأن يدخل عهداً جديداً . إن عالم اليوم أو عالم الغد لا ولن يمكن بناؤه بالصورة التي كان عليه الحال بالأمس .

١ - السيد شيسون (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أتوجه بالكلمة في مقدمة حديثي لوفد فانواتو بمناسبة قبول دولتهم عضواً في منظماتنا . إن فرنسا تربطها بشعب فانواتو علاقات وطيدة . لذلك فنحن نرحب بوجود وفد فانواتو بيننا كعضو الخامس والخمسين بعد المائة في الأمم المتحدة .

٦ - ومنذ العديد من السنوات ، أعلنت معظم دول العالم من هذه القاعة ، النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ولن يكون هذا النظام اقتصادياً فقط ولن يكون دولياً فقط . إن بلادي تدرك هذا التغيير ، وحكومة فرنسا الاشتراكية ، تباشر بتعريف هذا النظام الجديد ، فهو نظام أكثر عدالة وأكثر إنصافاً بالنسبة للبايسين والضعفاء ، الذين يعيشون على هامش الحياة ، وأولئك الذين هضمت حقوقهم زمناً طويلاً ؛ وهم يمثلون أهم عنصر في الأغلبية في فرنسا ، وهم أيضاً الأغلبية هنا في هذه القاعة . إليهم جيعاً نأمل في تقديم مستقبل ومثل أعلى للتقدم والأمل .

٢ - سيدي الرئيس ، إننا نرى أن قرار الجمعية بأن تنيط بكم مهمة رئاسة هذه الدورة السادسة والثلاثين في موضعه تماماً ، وأودّ بذلك أن أتوجه لكم بالتهنئة الحارة من قِبَل وفد بلادي . إنكم تعرفون العلاقات التي تربط بلدينا . إن شخصيتكم وخبرتكم بالشؤون الدولية تضمن لأعمالنا السير بكل القوة والدينامية الضروريتين .

٧ - وتشعر حكومة بلادي بأن الرسالة الواجب الاضطلاع بها لا تقتصر إذن على حدودنا الوطنية بل تتعداها . وبالطبع ، فإن الأمر لا يعني أننا نقترح على الآخرين حلولاً ، يرتهن تحديدها

٣ - وأتوجه بعد ذلك إلى السيد الأمين العام : كلنا هنا نعرف الفطنة السياسية والتفاني في خدمة النظام الدولي الذي

الحكومية . وأود أن أحييها هنا ، وكذلك الاتحادات والنقابات العمالية والأحزاب السياسية ، وحركات الشبيبة ، والتجمعات الدينية ، ووسائل الإعلام خاصة تلك التي أسهمت كثيراً في النهوض بالرأي العام وتعبئته في الإعراب عن سخطه عند حدوث مواقف صارخة يتعين التنديد بها .

١٤ - إن حقوق الانسان لا تنفصم عن حقوق الشعوب ، وحقوق الأمم . لقد سبق أن أكدت حق كل شعب في أن يقرر مصيره بكل حرية ، وأن يختار بذلك نظامه السياسي والاقتصادي وهياكله الاجتماعية وصادقاته ، وأن يدخل في تحالفات أو أن يفضل عدم الإنحياز والحياد . لقد كانت فرنسا دائماً ولا تزال غيورة على استقلالها . إن موقعها الجغرافي ، ومستواها الثقافي ، وحقيقة أن العالم ، للأسف ، يعيش في خضم المخاطر ، أدت بها إلى الدخول في حلف شمال الأطلسي ، الذي نقدم إليه إسهاماً مخلصاً في الدفاع عن قيم مشتركة لكافة أعضاء التحالف وهي قيم الحرية والحضارة .

١٥ - وفرنسا رغم ذلك ، تحتفظ بحقها في أن تمارس سيادتها في تقييم التهديدات والمخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى قرارات أخطر . وهي تأمل كذلك في أن المفاوضات بين القوى العظمى سوف تسمح بتخفيف التوترات المتزايدة التي تنشأ عن زيادة التسليح والإنفاق عليه . وهي تؤكد عزمها على الإسهام في إقرار تدابير بناء الثقة من جبال أورال حتى المحيط الأطلسي . إن العلاقات التي نقيمها منذ وقت طويل مع الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية ، تسمح لفرنسا بأن تعبر عن نفسها بوضوح ، وأن تعرب عما تشعر به من قناعات أو قلق بصورة مباشرة دون استخدام وسيط ، وأن تسهم بذلك في إقامة علاقات ما بين الدول الأوروبية في الغرب والشرق ، تدفع إلى نضج وازدهار كافة الشعوب .

١٦ - إن الحق الذي نطالب به لتقرير مستقبلنا ، نرى أنه من المنصف أن يكون للآخرين ، صغاراً وكباراً ، ضعافاً وأقوياء ، شعوباً من الجنوب وشعوباً من الشمال ، نفس هذا الحق . إن فرنسا ستكون بالتالي دائماً إلى جانب أولئك الذين يناضلون من أجل الاعتراف بحقوق شعوبهم ، أو من أجل استقلال أممهم .

١٧ - ونحن نتعاطف تعاطفاً تاماً مع أولئك الذين لا يزالون بمنأى عن سبل المجابهة بين الشرق والغرب ، ويعملون على البعد عن دوائر النفوذ . إننا نحبي حركة بلدان عدم الانحياز ، ويسعدنا أن نقدم دعماً لدول عدم الانحياز إذا ما طلب منا ذلك من قِبَل

واعتمادها بكل شعب وسلطاته الدستورية الخاصة . إن حق كل شعب في تحديد مصيره هو أمر مقدس . ولكن هناك مبادئ وهناك تطلعات ينتوي مجتمعنا أن يؤكدها وأن يذود عنها حيث أننا نؤمن أن لها قيمة عالمية ، وأن تكون هذه هي المبادئ التي يقوم عليها النظام الدولي .

٨ - وما لا شك فيه ، بعد هذه الديباجة ، أن يكون سلوكنا في مجمله مكرساً تماماً للانسان نفسه . فالانسان هو القيمة الأساسية ، وكل سياسة يجب أن تنبثق منه وأن يكون هو الهدف النهائي لها . إن فرنسا تقف ضد كل تسلط وكل استبداد . وهي تندد بكل أشكال التفرقة الدينية والجنسية والعنصرية وسوف تناهضها . إن فرنسا تعلن الحرب على اضطهاد الانسان للانسان .

٩ - إن نضالنا المشترك داخل هذه المنظمة يجب إذن أن يتم بحزم ، لتأكيد احترام حرية الانسان . كيف يمكن أن نتصور لدولة أن تبني قوتها ورخاءها على أساس اضطهاد مواطنيها أو على إذلال أو نبذ بعض مواطنيها الذين ينكر عليهم الحق في أن يكونوا مواطنين عاديين .

١٠ - وسوف يعترض البعض بحجة أن ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي يحظران التدخل في الشؤون التي تدخل في إطار الصلاحية الوطنية لدولة . ولكنني في هذا الصدد أتقدم بملاحظتين :

١١ - الملاحظة الأولى - ولعل هذه الجمعية في غنى عن ذكرها - أن ممارسات هذه المنظمة تشهد بحدوث تطور هام في هذا الصدد . فنحن نرى الإنتهاكات الصارخة لحقوق الانسان تبدو شيئاً فشيئاً وكأنها تدخل في صلاحيات المجتمع الدولي ، كما يشهد على ذلك العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي اعتمدت في السنوات الأخيرة على المستويين الإقليمي والعالمي .

١٢ - فمن منا اليوم لا يزال يتشكك في أن الفصل العنصري والمظاهر الأخرى من التفرقة يمكن ، بل ويجب ، أن يندد بها أمام المحافل الرئيسية للأمم المتحدة ؟ ومن لم يقتبط بالتقدم - وهو تقدم غير كاف - الذي أدى إليه مؤتمر هلسنكي ؟ وفيما يتعلق بالإنتهاكات غير واسعة النطاق ، فهي كما تعرفون ، تخضع ، وبخاصة في لجنة حقوق الانسان التي نشيد هنا بتمسكها ، لإجراءات غالباً ما تكون متحفظة ، ولكنها تسمح تدريجياً بتصحيح بعض الممارسات المعينة .

١٣ - وأود أن أضيف بأنه في مجال حقوق الانسان ، فإن هناك تكاملاً بين نشاط المؤسسات الدولية والمنظمات غير

القاعدة مرة واحدة فكيف يمكن أن يكفل الإحترام في العالم بالنسبة لجميع الحقوق وفي جميع الأماكن؟

٢٢ - إن الحاضرين هنا الذين يبررون العنف في حالة ما ، سوف يأتي يوم يكونون هم أنفسهم ضحايا عنف قد يدمرهم . إن العدالة للشعوب ، والأمن للدول ، والإحترام للقرارات الدولية ، والمفاوضات ، تلك هي المبادئ التي تقود فرنسا في موقفها الخاص بالشرق الأوسط وفي شتى أنحاء العالم .

٢٣ - هذا بعض من المواقف العديدة التي تتسم بالمسار بمبادئ تقرير المصير والسيادة الوطنية . ونحن جميعاً في هذه القاعة يجب أن نتفق على ضرورة ممارسة الضغط اللازم ، ويجب أن نعلن استعدادنا للإلتجاء إلى الحوار والمناقشة والتحليل الموضوعي لأسباب القلق ودوافع جميع الأطراف . وإنا لمقتنعون بأن مثل هذا النهج له أهميته في معظم الأزمات التي يتعين على المجتمع العالمي أن يواجهها .

٢٤ - وبالنسبة إلى العديد من هذه الأزمات ، ويجب أن نذكر بذلك بقوة ، فإنه يكفي إحترام أحكام القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة من قبل . ولنذكر ، على سبيل المثال ، الجنوب اللبناني المحتل والمقسم والذي يخرج عن السلطة اللبنانية الشرعية ، ولنذكر أيضاً ناميبيا التي تأخر استقلالها وحققها المقدس في السيادة . ولقد حان الوقت لكي نؤكد بشكل رسمي من فوق هذه المنصة - وإنني أفعل ذلك الآن باسم فرنسا - أنه يجب أن نفضل كل ما من شأنه أن يطبق بالكامل قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٣٥ (١٩٧٨) دون تأخير . إن بلادي على استعداد لأن تسهم في هذا المجهود ، طبقاً للظروف التي تحددها هذه المنظمة .

٢٥ - وفي بعض المواقف يجب أن نمضي شوطاً أبعد ، وهنا فإن الأمم المتحدة تضطلع بدور كبير . إن ناميبيا حينما تصبح حرة ومستقلة بتطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يجب أن يقترن ذلك بمساعدة وربما بضمان خلال السنوات القليلة الأولى . إن أنغولا ، التي قاست كثيراً من الحرب ، يجب أن تتأكد من دعم من جميع الأشكال ، خلال إعادة بنائها . إن كمبوديا ، التي قد أنقذت من المجاعة من خلال الجهود الدولية ، يجب أن تقرر مصيرها يوماً ما بحرية وديمقراطية ، وسوف تحتاج أيضاً ، بطبيعة الحال ، إلى ضمانات وتأكيدات من جميع الأشكال . إن أفغانستان إذا رأت ألا تتحمل خطر التدخل الذي ندد به البعض من قبل ، وإذا رأت أن تضع حداً للتدخل الواضح في إراقة الدماء

عضو أصلي في الحركة . إن العالم ليس محكوماً عليه بالانقسام إلى معسكرين متعادين . إن التوترات التي تقوم أحياناً بين الجيران يجب ألا تتحول بشكل مصطنع إلى مبارزة ، فيما بين أبطال من الشرق وأبطال من الغرب . إن الهدف الوحيد للبيان الأخير الفرنسي المكسيكي بشأن السلفادور^(١) ، هو أن يذكر بضرورة أن نترك لكل شعب حقه في أن يسوي أموره من خلال عمليات سياسية وديمقراطية .

١٨ - وإذ تؤمن فرنسا بالمبادئ ، فإنها تندد بالتدخلات الخارجية ، وهي تندد بالتالي بجميع عمليات القوة ضد أي شعب وضد أية دولة . إن العنف لا يمكنه أن يولد الحق . وهذه حقيقة أساسية لا يمكن أن ننساها مهما كانت الظروف والأمور والأسباب التي تحدو بأولئك الذين يحتلون أراضي شعوب خاضعة ضد إرادتها . وإن لم تقارن بين المحتلين ودوافعهم وأساليبهم ، فإن التنديد يجب أن يطبق كذلك على جمهورية جنوب افريقيا حينما تبعث بدباباتها إلى أنغولا وتتجاهل قرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا ، كما يجب أن يطبق أيضاً على فييت نام التي تواصل احتلالها لكمبوديا ، وعلى الاتحاد السوفياتي حينما يتدخل بقواته في أفغانستان .

١٩ - وفي الشرق الأوسط ، فإنه ليس عن طريق العنف الذي راح ضحيته سفيرنا في لبنان السيد لويس ديلمارة ، يمكن أن يعود السلم إلى هذا الجزء من العالم الذي كان مهد حضارات عدة وأصبح بؤرة للآلام والويلات . إن شعوب وثقافات هذه المنطقة قد وقعوا في شرك التطور التاريخي . إنهم كانوا ضحايا الإزدراء وأحياناً الكراهية لقرون عدة . إن لهم الحق في السلم . كما أن دولهم يجب أن تتطور في جو من الأمن ، ويجب على شعوبها أن تبني مستقبلها في جو من العدل .

٢٠ - وعليه ، فإنه ليس بانتهاك قرارات منظمنا يمكن أن يكفل الأمن الضروري لبلدان الشرق الأوسط بما في ذلك اسرائيل ، بل وجميع بلدان العالم . وليس عن طريق الحرب يمكن لشعوب هذه المنطقة - بل ولشعوب العالم أجمع - بما في ذلك الشعب الفلسطيني ، أن تحصل على حقوقها كاملة بما في ذلك الحق في وطن والحق في إقامة دولة .

٢١ - وهنا ، مثلما في أي مكان في العالم ، فإن المفاوضات فيما بين جميع الأطراف المعنية هي السبيل الوحيد المقبول لتناول الأسباب التي تدفع الجميع إلى العمل بالحديد والنار . إن المفاوضات هي القاعدة الأساسية لمنظمنا . وإذا ما انتهكت هذه

٣٠ - إن الازدهار الاقتصادي ونحن جميعاً نحتاج إليه - وهذا أمر حقيق لا سيما بالنسبة للبلدان الأكثر فقراً - إنما يحتم تطور بلدان الجنوب . ولا يتعلق الأمر ببعض مئات ملايين الدولارات فقط ، ولكنه يتعلق بعشرات البلايين من الدولارات التي يجب أن تطرح حيث الحاجة الشديدة إليها وحيث يكون أثرها فوراً لتحسين القوة الشرائية ، ومن ثم توسيع الأسواق . ولقد تحدثت عن "نهج جديد" عالمي لكي أذكر بهذه الحقيقة الصارخة التي حددها الرئيس روزفلت عند مواجهة الكساد الأمريكي الكبير .

٣١ - لا بد إذن أن نقوم جميعاً بتناول مسألة تمويل التنمية ، بل وفي الواقع مسألة بقاء الفقراء . أين توجد الموارد المتاحة ؟ كيف يمكن أن ننظم استخدام هذه الموارد ؟ وفي أي الاتجاهات يجب علينا أن نوجهها ؟ وأي نوع من الربط ينبغي أن نقيمه بين الأموال المتوفرة نتيجة اكتتاب الجميع ، وبين القدرة على الإقراض والإشراف الإداري على المؤسسات المختصة والاهتمام الطبيعي للمقرضين والمستثمرين بضمان تأمين استثماراتهم ؟ إن هناك إجابات قليلة متاحة لكل ذلك ، وقد تم التقدم بها . ويجب أن نتوقف عن تسويق هذه الحلول أو تشويهاها . وهي لن تكفي ، ولذلك يجب أن نفعل ما هو أكثر وأفضل .

٣٢ - ومن الطبيعي ، حيث أن الموارد المتاحة للتوزيع غير كافية ، للأسف ، أن تتجه أفكارنا أول ما تتجه إلى أولئك الذين يقاسون أكثر من غيرهم ، وفي بعض الأحيان إلى حد الموت . وقد أسعد بلدي استضافة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان الأقل نمواً في باريس .

٣٣ - وتلاحظ حكومتي بارتياح الإلتزامات التي أخذها المجتمع الدولي على عاتقه في هذا الشأن . كما أسعدنا قرار بلدان الاتحاد الأوروبي بأن تكسر ١٥٠ في المائة من إجمالي ناتجها الوطني لمساعدة البلدان الأقل نمواً . إن فرنسا من جانبها ، كما قال رئيس جمهوريتنا شخصياً وكما أكرر ، سوف تبلغ هدف المعونة الذي قرره الأمم المتحدة وهو ٧٠ في المائة من إجمالي ناتجها الوطني وذلك باستبعاد الإدارات الفرنسية عبر البحار ، قبل إنتهاء مدة السبع سنوات المقررة لولاية الرئيس ميران . وهذا في الواقع يلزمنا بمضاعفة مجهودات معونة التنمية من ناحية الأعباء الفعلية . واعتباراً من عام ١٩٨٢ ، فإن فرنسا ستعطي الأولوية لزيادة المساهمات الطوعية على أساس متعدد الأطراف ولمساعدة البلدان التي تربطها بفرنسا روابط خاصة ، وبخاصة في أفريقيا .

٣٤ - وكما ندرك جميعاً ، فإن زيادة المعونة المالية لا تكفي . ولذلك ، فإنه يتعين عليّ الآن أن أتحديث عن الجوانب الخاصة

في ساحة القتال ، فإنها سوف تحتاج أيضاً إلى بعض الضمانات لكي يُحترم الوضع الذي تود أن تحظى به . وقد قدمت نفس الفكرة في كثير من الأماكن في وجود تهديدات متنوعة جداً ، أي أنه يجب أن نقبل وأن نقرر وأن نضمن رغبات شعب في أن يكون حراً وفي منأى عن التوترات التي تحيط به وتهدد استقلاله ورغبته في عدم الإنحياز . وترى فرنسا أن تلاقي الأفكار المتعلقة بالمناطق والأوضاع المختلفة ، يمثل مادة للدراسة والتشاور على الصعيد الدولي .

٢٦ - إنني أتعجب كثيراً إذ ألاحظ أن البعد الحقيقي للمشاكل بين الشمال والجنوب لا يحظى في معظم الدوائر بتفهم كامل . ففي مكان ما نجد من يتحدث عن إحسان من أجل من يتضورون جوعاً في بلد مدمر ، وفي مكان آخر ، نجد من يطالب برفع الأسعار لسلمة معينة ، أو لنقل تكنولوجيا خاصة معينة . ولكنكم تسمعون كثيراً كما اعترف أعضاء لجنة براندت^(٢) بأن عملية الشمال والجنوب هي شرط لتقدم العالم وربما هي شرط من أجل السلم العالمي .

٢٧ - إن الجنوب قد دخل في حياة الشمال ، فكم من الوقت يجب أن يمضي قبل أن يفهم ذلك ، إن هذا مظهراً ضرورياً للعهد الجديد الذي ندخله رغم أنفسنا . ما هو المكان ، وما هو الدور المخصص لذلك ؟ . هذه هي المسائل التي يجب أن نطرحها للبحث .

٢٨ - وعلى الصعيد السياسي ، فلقد ذكرت حالات تواجه فيها المبادئ الأساسية لحياة الانسان والمجتمع تهديداً وانهاكاً . إن التوصل إلى احترام هذه المبادئ في الجنوب الأفريقي والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ، هو أمر ضروري وذلك بالنسبة إلى أولئك الذين يؤمنون بهذه المبادئ . وأن الحكومة الفرنسية تعتبر نفسها من بين تلك البلدان . وإنني لن أعود إلى هذه النقطة إلا لكي ألفت انتباهكم إلى أن شباننا ، وهو القوة المحركة في مجتمعاتنا ، يدرك هذه المشاكل التي أصبحت معروفة لديه اليوم عن طريق أجهزة الاعلام التي تطلعه على ما يحدث في الجنوب وهو ما لم يكن يحدث منذ عقود قليلة مضت أو حتى منذ بضع سنوات .

٢٩ - ومع ذلك ، فإن التضامن والترابط يتجاوزان إطار السياسة والأخلاق . إن الأزمة تسحق العالم أجمع وتزيد من عدد العاطلين كما تحكم على البقاء بالبأس . وبالتالي فمن ذا الذي يأمل في أن يسيطر على هذه الأزمة ويصلحها من خلال قوى السوق وأجهزته وفي إطار الاقتصاديات الأكثر تقدماً فقط ؟

عن طريق هذا التجديد، سوف ينعكس في قطاعات معينة في صورة تقلص في أنشطة هذه القطاعات إلا أن ذلك سوف يتم تعويضه بشكل أكبر عن طريق زيادة النشاط في قطاعات أخرى. وهناك اتجاهات جديدة سوف تتخذ إلا أنها سوف تلقى مقاومة في البداية.

٣٩ - وهذه الأمور لن تحدث إذا ما اقتصر المناقشات التي ستجري في هذا الشأن في البلدان الصناعية على الدبلوماسيين ورجال البنوك والإدارة وغيرهم من الخبراء. إذ أن من الأهمية بمكان إشراك الرأي العام، والعمال المعنيين مباشرة، والشباب الذي قد يكون مستقبله في مهب الريح. ويمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دوراً هاماً في هذا الصدد. فهناك أوقات تثور فيها مشاعر قوية في المدن والقرى حينما يشاهد مشاهدو التلفزيون البؤس والمعاناة التي تؤثر على حياة الناس ويتفاعلون بهذه المشاهد ويشعرون بلحظات من عدم الارتياح والسخط، وعندما يصبح اليأس من وجود الأزمات غير محتمل.

٤٠ - لقد تحدثت عن حوار الشمال والجنوب في سياقته العالمي العام، ولكن علينا أيضاً أن ننظر إلى هذا الحوار في سياقته الإقليمية.

٤١ - إن المنطقة هي في الواقع السياق الطبيعي الذي يمكن من خلاله الإعراب عن الشخصية الخاصة للشعوب. إن تشابه المشكلات والترابط الثقافي بل وأحياناً التنافس والتحديات المشتركة، تسمح لنا بأن نقيم علاقات متعددة في إطار منطقة أو منطقة فرعية. وكلما زاد اتحاد الهياكل في منطقة ما كلما قل احتمال التدخل الخارجي في شؤون تلك المنطقة، وتلك وسيلة هامة وذلك حتى يمكن تفادي انقسام المناطق التي لا علاقة مباشرة لها بالموضوع إلى شرق وغرب. وعلى الصعيد الاقتصادي أيضاً، فإن التعاون المأمول بين بلدان الجنوب يجب أن يحظى بالتشجيع بطريقة رشيدة كما أكد ذلك المؤتمر العالمي المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، الذي عقد مؤخراً في كاراكاس.

٤٢ - ومن السابق لأوانه أن نقدم منذ الآن كشف حساب بنشاطات المنظمات الإقليمية الأساسية، ذلك أن مسؤولياتها وأهميتها تزداد باستمرار. وبصفتي فرنسي ليس من الغريب أن أتحدث عن الاتحاد الأوروبي. إن هذا الاتحاد ما زال بعيداً عن الكمال، إلا أن النتائج التي تمخض عنها معروفة جيداً في عدد من المجالات المختلفة كالزراعة ونظام النقد وسياسة "لومي".

التي يجب أن تحظى بالأولوية وهي: الغذاء والطاقة والتجارة. ومع ذلك فإن الوقت المتاح للإدلاء بهذه الملاحظات لن يكفي، واسمحوا لي أن أركز على جانبين من جوانب النظام الدولي الجديد يحظيان في رأيي بأهمية خاصة.

٣٥ - إن القدرة على التنبؤ قد أصبحت الآن من الملامح الأساسية لنظام المستقبل. ودون هذه القدرة لا يمكن لنا أن نخطط أو أن ننظم أو نصوغ أو أن نستثمر بأسلوب رشيد. إلا أنه لم يحدث في التاريخ أن كانت العناصر الأساسية في الحياة الاقتصادية بهذا القدر من الغموض. ويكفي أن نفكر في أسعار السلع الأساسية التي تستوردها بلدان الجنوب وأسعار المواد الخام التي تصدرها البلدان النامية ومعدلات التبادل وأسعار الفائدة التي تؤثر على جميع أوجه التعامل. إننا نعيش في عام بلا نظام، عالم مشوش مجنون. إن بعض البلدان الأوروبية التي لا تتوفر لديها موارد طبيعية كبيرة، تعاني جنباً إلى جنب مع بلدان الجنوب. وفي مواجهة هذا التضارب وعدم الاستقرار، فإن مصالحتنا تتفق ومصالح الجنوب. وفي هذه المناقشة نحن نقف إلى جانب الجنوب.

٣٦ - وعلى ذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن ندخل، بشكل تدريجي، نظاماً قانونياً في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويجب أن نسعى للبحث عن عقود ومعاهدات واتفاقيات دولية. ومن الأمور الجديدة التي قدمتها اتفاقيات "لومي"، بين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي و ٦١ دولة نامية^(٣)، جعل العلاقات التي تربط فيما بينها علاقات يمكن التنبؤ بها والتعويل عليها.

٣٧ - هذا ومن الملامح الأخرى لهذه الاتفاقيات اتصافها بالشمولية. فنجد على المستوى العالمي أن جميع المشاكل الاقتصادية والمالية والتقنية، يجب أن تناقش في نفس الوقت وككل واحد. وما سبق يبرر هذا. ولقد قررت فرنسا وشركاؤها الأوروبيون أن المفاوضات العالمية يجب أن تبدأ في الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. وسوف نعمل كل ما في وسعنا للتأكد من عدم حدوث أي إبطاء في هذا الصدد. وسوف يتم التأكيد على ذلك في غضون شهر، في كانكون في المؤتمر الدولي المعني بالتعاون والتنمية.

٣٨ - إن الطبيعة العالمية لمشاكل الشمال والجنوب، تبدو واضحة لنا جميعاً. إننا نتساءل عما إذا كنا قد أعملنا الفكر بشأن أوجه التداخل بين المشكلات الخارجية وبين مشكلاتنا المحلية. إن النظام الجديد يتضمن إدخال تغييرات هيكلية أساسية في كل بلد من البلدان الصناعية. إن التقدم الشامل الذي أصبح ممكناً

٤٦ - إن فرنسا التي صدمت مثل آخرين من الجهود التي تكرسها دول العالم الثالث للأسلحة والدفاع، تعرب عن قلقها عن الحماية المتزايدة التي يؤدي إليها هذا التطور حتماً، وترجو بحرارة أن تحظى المبادرات والمحاولات، التي تمت في هذا المجال، بالتشجيع من جانب منظمنا وأن تحظى بدعم الرأي العام العالمي.

٤٧ - وأياً كان اهتمام الاتجاه الإقليمي للحد من الأسلحة، فإن الجهد يجب أن يتوج باهتمام هذه المنظمة. ولا يمكن أن نقوم بعمل دائم وثابت ما لم يلقى تأييد مؤسسة ذات طابع عالمي. فليس هناك مجال يخرج عن نطاق اختصاصها، كما أن هياكلها الديمقراطية تضمن قيمة قراراتها. ومن هذه المنصة التي أتمت حديث منها، يتكلم جميع المتحدثين وهذا يعني كفالة المساواة بين جميع الدول.

٤٨ - ويجب أن نركز على الدور الفريد للأمم المتحدة في الأزمات الأكثر خطورة، وهذا أمر طبيعي، وينقل إلى الأذهان مسألة قبرص، وجنوب لبنان، وناميبيا وكذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة والعديد من الصناديق الأخرى التي دلت بشكل ملحوظ، في الظروف العصيبة، على التضامن بين الشعوب. ولكننا نعرف أن الأمم المتحدة لها وظائف كثيرة أخرى قد لا نتحدث عنها الصحافة الدولية كثيراً؛ إن تصادم الأفكار يشكل تدريجياً اتفاقاً عاماً في الرأي يؤدي إلى التقدم. ويدور في ذهني المحادثات الخاصة بالحد من التسليح حيث تم إحراز بعض التقدم، وحيث ما زلنا ننتظر اتخاذ بعض الخطوات الحاسمة ومن بينها إنشاء وكالة دولية للتوابع الأرضية الاصطناعية.

٤٩ - وهناك أفكار أخرى أكثر طموحاً تؤدي إلى لفت الأنظار إلى ما يقع فعلاً. إن الدورة الاستثنائية التي ستخصصها الجمعية العامة في العام المقبل لنزع السلاح، ستتيح للجميع فرصة الإيضاح بمسؤولياتهم، وستلعب بلادي دورها في تلك الدورة، وستقدم إسهامها المخلص والعميق في البحث عن وسائل لتحديد الشروط للحد العادل والمؤكد للتسلح.

٥٠ - ولا ننسى أن هذه المنظمة ووكالاتها المتخصصة، تلعب دوراً تنفيذياً سواء فيما يتعلق بتقديم المعونة الفنية أو الانسانية أو فيما يتعلق بالأمور التنظيمية ذات الطابع العام. وأودّ في هذا الصدد أن أؤكد الاهتمام الخاص الذي تشعر به بلادي نحو مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار. إن الاتفاقية التي يسعى المؤتمر إلى

ونظام التفضيلات المعممة. إن سلطة الاتحاد تزداد بسرعة في العالم. وتخطط الحكومة الجديدة في فرنسا من أجل البدء، في القريب العاجل، بعدد من البرامج الجديدة الشيقة في المجال الصناعي والمجال الاجتماعي ومجالات أخرى في إطار الاتحاد.

٤٣ - وفي المجال الاقتصادي، لا بد أن نتحدث عن اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، ولا بد أن نبرز الدور الهام الذي تقوم به بلدان أمريكا اللاتينية في التعرف وتحديد الهوية الإقليمية والكرامة الإقليمية. ولا بد أن نتحدث عن التجمعات الإقليمية المختلفة مثل رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا وعدد كبير من المنظمات الإقليمية في أفريقيا. وأودّ هنا أن أحيي أهم هذه المنظمات ألا وهي منظمة الوحدة الأفريقية، وقد تناول مؤتمرها الأخير لرؤساء الدول والحكومات، المعقود في نيروبي، بعض المشاكل العصبية بطريقة بارعة. وبفضل منظمة الوحدة الأفريقية، فإننا نأمل اليوم في أن تكون هناك دولة تشاد موحدة ومستقلة وبعيدة عن التدخلات الأجنبية حتى يمكنها أن تعود إلى مكانها في أسرة الدول الأفريقية. ويرجع إلى منظمة الوحدة الأفريقية الفضل كذلك في أننا نشعر الآن بالأمل في أن يحدث في القريب العاجل استفتاء بشأن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية.

٤٤ - إن تطور التعاون الإقليمي مقنع للغاية في بعض الأجزاء من العالم، مما يدعونا لأن نحدد أهدافاً جديدة لهذا التعاون. ولأسباب موضوعية وتاريخية، يمكن أن تكون هناك نزاعات بين الجيران وقد تكون هذه النزاعات قديمة وترجع إلى عدة قرون. والعديد منا في هذه القاعة يخشون أن يفرض التطاحن والمنافسة بين الشرق والغرب على هذه الخلافات. إن عدم الثقة المتبادلة فيما بين جارين قد يؤدي إلى التسابق على التسليح، وهكذا يصبح الخطر عظيماً حينما يصبح الجميع رهن واردة معقدة ومكلفة. ثم ماذا عن مبادئ تقرير المصير والاستقلال وعدم الإنحياز التي يجب على الطرفين مراعاتها؟

٤٥ - ألا يمكن أن نتخيل أن مجموعة الدول المعنية أكثر بمجابهة من هذا النوع بين جارتين أو أكثر ستكون لديها الحكمة للحد من ذلك النزاع بأن تضع نظاماً إقليمياً أو إقليمياً فرعياً لتقييم القوات العسكرية وإبرام اتفاق إقليمي فعلي للحد الذاتي من الأسلحة في المنطقة مع اقتراح ذلك بالوسائل المناسبة للمراقبة والتحقق؟

٥٦ - وأغتتم الفرصة أيضاً لأعرب عن ترحيبنا الحار بفانواتو العضو الجديد في الأمم المتحدة .

٥٧ - ولا يزال يمر الاقتصاد العالمي وعلى مدى عقد حتى الآن بمرحلة حرجة من إعادة التكيف تتمثل في التضخم والركود والبطالة في البلدان الصناعية ، وفوق كل ذلك الركود بل التدهور في معدل الدخل السنوي للأفراد في الكثير من البلدان النامية . ويزداد شقاء وحرمان الفقراء في العالم الثالث ، وفي نفس الوقت يزداد سكان العالم بسرعة ، ففي خلال العشرين عاماً المقبلة سوف يرتفع العدد من ٥ر٤ بليون نسمة إلى ٦ر٥ بليون نسمة تقريباً . وهذا يعني أنه لا بد من توفير الغذاء والكساء والإسكان والمدارس والوظائف لبليونين من البشر ، وهو ما يعادل سكان ٢٠٠٠ من المدن الجديدة تماماً بكل منها مليون نسمة . إن الانسانية ككل تواجه تحديات شاملة وكبيرة .

٥٨ - ومع ذلك ، وهذا هو الجانب المقلق من الأمر ، فليست هذه المشكلات هي محور الاهتمام العالمي والسياسة العالمية . إن العناوين الرئيسية للصحافة العالمية تحدثنا عن سباق التسلح ، والتوترات بين الأمم ، وعن الحرب ، والحرب المدنية والتدخلات . وفي وقت أصبح فيه التكافل العالمي والتعاون العالمي مسألة تعني البقاء ، فإن الجنس البشري يواجه الخطر مرة أخرى بتسليط قوته ضد بعضه البعض .

٥٩ - والآن ، بينما يتعين علينا جميعاً أن نركز مواردنا المادية والفكرية لإخراج الاقتصاد العالمي من أزمتته الهيكلية ، وللتنمية في العالم الثالث ، وللحفاظ على الحياة على كوكبنا ، فإن ٥٠٠ بليون دولار قد ضاعت في شؤون التسليح . ولكن أطفالنا وأحفادنا سوف يحكمون علينا بعبء واحد ، ألا وهو إذا ما كنا قد نجحنا في وضع العالم على طريق السلام والتنمية والبقاء أو ما إذا كنا قد انحدرنا إلى المواجهة وسباق التسلح اللذين يقودان إلى الكارثة الشاملة في نهاية الأمر .

٦٠ - إننا نستطيع أن نحافظ على السلم الدولي وأن نواجه التحديات الكبيرة الموجهة إلى الانسانية ، إذا قامت جميع الدول بالعمل وفقاً للمبادئ الممتشية مع روح الميثاق وأحكامه . وهذا يدعو إلى التخلي عن سياسة القوة ، بمعنى التخلي عن استخدام القوة والتهديد بها ، وأن جميع النزاعات لا بد وأن تُحل بالطرق السلمية ؛ ويدعو إلى ألا تكون هناك طموحات إلى التفوق على الآخرين أو التدخل في الشؤون الداخلية لبعض البلدان الأخرى ، وأن يكون هناك احترام لحق تقرير المصير لجميع الأمم . وهذا

وضعها ، سوف تحدد ما ينبغي أن يقوم عليه التنظيم الرشيد لاستثمار موارد العالم ، وسيكون هذا تقدماً دستورياً ملحوظاً في تاريخ العالم . إن الأمم المتحدة يمكنها ويجب عليها ، أن تفخر بهذا الإنجاز . وعلى ذلك ، ورغم بعض التحفظات بالنسبة إلى التفاصيل ، فإن الوفد الفرنسي يرى أنه من الضروري أن تنتهي أعمال مؤتمر قانون البحار في وقت قريب ، ويناشد الجميع أن يتوقفوا عن المناورات التي تستهدف التشكيك في التقدم الذي تم تحقيقه عبر سنوات من الجهد الدائب .

٥١ - وتؤكد ملاحظتي الأخيرة ما ظهر من خلال حديثي ، وهو الاهتمام الذي تعلقه فرنسا على الأمم المتحدة التي يتوقع منها العالم الكثير .

٥٢ - وبوصف فرنسا عضواً دائماً في مجلس الأمن ، فإن مواردنا الانسانية والاقتصادية واستقلال سياستنا في مواجهة الجميع ، دول ومنظمات ، وتماظنا - هذه الكلمة لا تعطي المعنى حق - وشعورنا الأخوي إزاء جميع الضعفاء والمحرومين ، كل ذلك يحقق لنا فيما نعتقد علاقات متميزة مع معظم الدول . ولكن هذا يضع علينا مسؤوليات خاصة . وعلى الصعيد العالمي ، كما هو الحال في فرنسا نفسها ، فإن الحكومة التي أمثلها تعرف ما هو المنتظر منها وهي مستعدة لذلك .

٥٣ - السيد غننشر (جمهورية ألمانيا الاتحادية)* : السيد الرئيس ، أودّ بادئ ذي بدء أن أتهنئ هذه الفرصة لكي أعرب عن تهانئ حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لانتخابكم لهذا المنصب الرفيع . ونحن نرى فيكم رجلاً تألقت خصاله الممتازة خلال اشتراكه الفعالة في عمل الأمم المتحدة ، كما نرى فيكم ممثلاً لإحدى الدول الرائدة في حركة بلدان عدم الإنحياز وهي دولة تربطنا بها علاقات وطيدة وقوية .

٥٤ - وأودّ كذلك أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لرئيس الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة السيد روديفرفون فيخمار ، فقد اضطلع بواجبات منصبه مدركاً الواقع الجديد للتكافل العالمي . وفي قيامه بذلك ، فقد تمكن من الإعتماد على الموافقة التامة والدعم من قبَل جمهورية ألمانيا الاتحادية .

٥٥ - وإنني أرغب في نفس الوقت أن أشكر السيد الأمين العام على العمل المخلص خلال الاثني عشر شهراً الماضية ، الذي قام به نيابة عن منظمنا العالمية .

* تحدث السيد غننشر بالألمانية ؛ وقدم الوفد النص الانكليزي لبيانه .

النجاح . وسوف تسهم جمهورية ألمانيا الاتحادية بكل ما في وسعها لكي تحقق هذا الهدف .

٦٦ - ومحدونا الأمل في أن يكون اللقاء بين وزير الخارجية هينغ وبين زميله وزير الخارجية غروميكو بداية مرحلة جديدة بتساء في الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الاتحاد السوفياتي ، وهذا أمر ذو أهمية فائقة للعالم بأسره . إن أهمية وثقل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، يَحْتَمِلان كلاً من البلدين مسؤولية خاصة للحفاظ على السلم الدولي . وينبغي تكثيف وتطوير الحوار والمفاوضات والتعاون بين الشرق والغرب ، وينبغي أيضاً أن يتضمن ذلك استمراراً لعملية محادثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية [سولت] .

٦٧ - ومحدونا الأمل في أن يكون اللقاء الذي سيتم بين وزير الخارجية الأمريكي وبين وزير خارجية الاتحاد السوفياتي علامة على بدء المفاوضات المتعلقة بالأسلحة النووية متوسطة المدى . ولقد دعمنا فكرة هذه المفاوضات لفترة من الزمن واشتركنا في الإعداد لها مع حلفائنا ، وسوف نواصل ذلك في المستقبل . إننا نريد ، فيما يتعلق بالقذائف النووية متوسطة المدى لكلا الجانبين ، أن يكون هناك حد أقصى متساو على أدنى مستوى ممكن . وكلما خفض الاتحاد السوفياتي ما لديه من هذه الأسلحة كلما أصبح في الإمكان خفض هذا المستوى . وإذا تخلص الاتحاد السوفياتي من الأسلحة التي لديه ، فلن يكون الغرب بحاجة إلى نشر أسلحته النووية متوسطة المدى ، كما يتصور .

٦٨ - إن حكومة وشعب جمهورية ألمانيا الاتحادية ، يرغبان أشد الرغبة في تحقيق نتيجة من هذا القبيل ، وسوف تكون تلك هي النتيجة المثالية . ولكن المسألة ليست مسألة أسلحة نووية فحسب . وأثناء محادثات فيينا بشأن خفض التبادل للقوات والأسلحة وما يرتبط بذلك من تدابير ، في وسط أوروبا ، فإننا قد تابعنا هدف تحقيق توازن القوات في هذه المنطقة عن طريق خفض التبادل ، لكي يكون هناك استقرار ولكي نجنب شعوب أوروبا الخوف من إمكانية هجوم مفاجيء .

٦٩ - وكنتيجة للدورة الإستعراضية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي عقدت في مدريد ، فقد أردنا أن يكون هناك مؤتمر لنزع السلاح في أوروبا كمحفل للاتفاق بشأن تدابير بناء ثقة محددة لأوروبا بأسرها من الأطلسي إلى الأورال .

يتطلب عملاً مسؤولاً وإدراكاً بالتكافل العالمي والاعتدال وضبط النفس في متابعة المصالح . ويتطلب الاستعداد للحوار والمفاوضات والتعاون . وهذا يدعو إلى ألا تكون هناك مطامح في التفوق بل رغبة في أن يكون هناك توازن لأقل قدر ممكن من التسلح ، وأن تكون هناك سياسة فعالة للحفاظ على السلم من خلال التعاون بالنسبة إلى المسائل المتعلقة بالأمن الدولي وبخاصة الرقابة على التسلح ونزع السلاح . وأخيراً ، فإن هذا يدعو إلى ألا تكون هناك مواجهة بين الشمال والجنوب ، بل أن تكون هناك سياسة عالمية للمشاركة وضمان السلم .

٦١ - وفي البحث عن حل لهذه المشاكل العالمية الهامة ، فإن هناك أهمية كبرى تعلق على العلاقة بين الشرق والغرب . وفي بداية السبعينات كان لدينا جميعاً أمل في أن الجهود المبذولة لخفض الخلافات بين الشرق والغرب وزيادة التعاون بينهما ، سوف تكفل بالنجاح . وقد تم تحقيق تقدم كبير بالنسبة إلى تنمية العلاقات بين الشرق والغرب في النصف الأول من هذا العقد . وقد اشتدت مؤخراً حدة المواجهات بين الشرق والغرب . وهذا من شأنه أن يهدد بدفع الحوار بين الشمال والجنوب إلى هامش الشؤون العالمية مرة أخرى وتهدد بالفعل هذه المواجهة بين الشرق والغرب بالانتشار إلى الجنوب . مما لا يجب أن نسمح به أن يحدث . إن الشرق والغرب لا بد وأن يقوما بكل ما في وسعهما لكي يكون هناك طريق للاستقرار والتعاون .

٦٢ - ولا ينبغي أن يسمح الشرق والغرب ، بأن يكون العالم الثالث مسرحاً لعملياتهما . إن لدى بلدان الجنوب ما يكفي من مشاكل ولا ينبغي أن تكون مسرحاً للتنافس بين الشرق والغرب .

٦٣ - إن المفاوضات بشأن الرقابة على التسلح ونزع السلاح ، بهدف إنشاء التوازن إلى أقل قدر ممكن ، قد أصبحت أمراً ملحاً أكثر من ذي قبل ، وينبغي ألا يكون هناك سباق تسلح آخر .

٦٤ - وقد قام الاتحاد السوفياتي في السبعينات بجهود كبيرة في مجال التسلح ولم يقابل ذلك مثيلاً له في الغرب ، بل على العكس .

٦٥ - إن الغرب قد سجل وراقب بقلق كبير أن الاتحاد السوفياتي لم يزد فقط من تفوقه فيما يتعلق بالقوات التقليدية ، بل صعد في الوقت نفسه من قدرته النووية المتوسطة المدى وأعطاهها قدرات جديدة خصوصاً فيما يتعلق بقذائف SS-20 والقاذفة "باك فاير" . ولن يتبدد قلقنا الناتج عن تلك التطورات إلا إذا أدت المفاوضات الحالية والمقترحة بين الشرق والغرب إلى

موحداً للإبلاغ بغية إتاحة المقارنة بين الموازنات العسكرية . وقد قدمت بلادي - مثل بعض الدول الغربية الأخرى ودول عدم الإنحياز - تقريراً عن ميزانيتها الدفاعية بشكل يتمشى مع هذا النظام . وعلى جميع البلدان أن تتبع هذا المثال .

٧٨ - إنني أكرر اقتراحي بأن الأمم المتحدة لا بد وأن يكون لديها سجلان . الأول يسجل مدى ما تنفقه كل دولة صناعية بالنسبة لكل فرد من أفرادها على أغراض التسليح ، وكذلك ما تنفقه في المساعدات الإنمائية ؛ أما السجل الثاني فيحتوي على صادرات الأسلحة و وارداتها على مستوى العالم أجمع . وسوف تكون هذه خطوة أولى هامة . إن المجتمع الدولي لا يمكنه السكوت إزاء زيادة نفقات التسليح في الشرق والغرب وفي دول العالم الثالث بينما نجد أن ميزانيات المساعدة الإنمائية يصيبها الركود .

٧٩ - ينبغي التحقق من الواجبات المضطلع بها بالنسبة لمفاوضات نزع السلاح ؛ وينبغي أن تكون إجراءات التحقق في كل حالة على حدة متمشية مع المعاهدة التي تطبق عليها . وفي إمكاننا القيام بعمل تحضيرى في هذا المجال في الأمم المتحدة إذا ما طورنا إجراءات وأجهزة التحقق التي تم الإتفاق عليها على مستوى دولي ، والتي - إذا أمكن - يكون قد تم تجربتها بشكل عملي .

٨٠ - إن كل من يعارض عملية التفتيش في الموقع أو يرفض قبول التحقق بأشكال أخرى سيكون موضع شك في أنه يخفي شيئاً أو يخدع الآخرين ، وسوف يعمل على هدم الثقة بدلاً من بنائها .

٨١ - وتناقش لجنة جنيف لنزع السلاح الحظر الشامل لإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية . وهنا أيضاً ، تظل أكثر المشاكل صعوبة في الحل هي مشكلة التحقق . وبعدها الأمل في أن يكون هناك اتفاق مبكر بشأن حظر للأسلحة الكيميائية يمكن التحقق منه .

٨٢ - ولا يمكن تحقيق نزع السلاح الحقيقي إلا من خلال الثقة المتبادلة بين الدول . ولذلك ، فإن التدابير الملموسة لبناء الثقة لا مندوحة عنها من أجل نزع سلاح ناجح . وقد احتوت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، الواقعة في هلسنكي في ١ آب/ أغسطس ١٩٧٥ ، على أحكام خاصة بمبادرات لتدابير بناء الثقة . ويمكن أن يكون المؤتمر المقترح بشأن نزع السلاح في أوروبا خطوة نوعية جديدة في عملية بناء الثقة . ويمكن أن تؤدي تدابير بناء الثقة أيضاً إلى الاستقرار والحد من التسليح في العالم الثالث . وقد وضعنا هذا في اعتبارنا عندما

٧٠ - وليس على الشرق والغرب فقط معاً لجم مهمة الحد من التسليح ونزع السلاح ، فهذه المهمة تنطبق على جميع الأقاليم وعلى جميع البلدان .

٧١ - وقد سبق أن أعلنت فعلاً الأمم المتحدة عقد الأمم المتحدة لنزع السلاح ، ولكننا ندرك بشكل مؤلم النجاح الطفيف لجهودنا الرامية إلى وقف سباق التسليح العالمي المتصاعد .

٧٢ - وقد تقدمت بلادي ، كإسهام منها للجمعية العامة في الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح المزمع عقدها في ١٩٨٢ ، بمشروع برنامج شامل لنزع السلاح^(٤) ، يهدف إلى تسهيل مفاوضات نزع السلاح العالمية ووصف الإطار التصوري لمثل هذه المفاوضات وتحديد المعايير والمبادئ وتنفيذ العمل التمهيدي للمفاوضات الملموسة ونتائجها .

٧٣ - وأودّ أن أذكر أربعة مبادئ وهي : التوازن ، والانفتاح ، والقدرة على التحقق ، وبناء الثقة .

٧٤ - إن مفاوضات نزع السلاح لا يمكن أن تكون ناجحة إلا إذا ما عززت أمن جميع الأطراف المعنية . ومن يحاول الحصول على مزايا من جانب واحد أو يتمسك بالمزايا المكتسبة أصلاً سوف يصيب هذه المفاوضات بالجمود . ولذلك ينبغي أن يكون الهدف هو التوازن على أقل مستوى ممكن . إن التفوق من جانب واحد سوف يسبب عدم الاستقرار وهذا بدوره يشكل خطراً على السلم . إن التوازن والمساواة ، يشكّلان المبدأ الأساسي المعترف به لمفاوضات سولت .

٧٥ - ولكن لا ينبغي أن يقتصر هذا على عملية سولت . وفي الاعلان المشترك الصادر في ٦ من أيار/ مايو ١٩٧٨ ، أعلن الأمين العام برجينيف والمستشار شميث "إن كلا الجانبين يريان أهمية ألا ينبغي لأي طرف من الأطراف أن يسعى إلى تحقيق التفوق العسكري بل ينبغي أن يكون هناك تساو كاف بالنسبة للدفاع والضمانات الأمنية" .

٧٦ - ومن المهم ضمان أن مفاوضات نزع السلاح بين الشرق والغرب ، لا بد وأن تنطوي على ترجمة هذا المبدأ إلى سياسات محددة وعملية .

٧٧ - إن نزع السلاح يعني الوضوح في العلاقات القوي . وعلى كل جانب أن يعطي معلومات صريحة عن قوته الذاتية وتسلّحه . وكل من يحاول أن يراوغ في هذا ، فإنما يبث بذور عدم الثقة ويلقي بالشك على النوايا . ولقد وضعت الأمم المتحدة نظاماً

٩٠ - إن سياسة جمهورية المانيا الاتحادية في إبرام المعاهدات مع جيرانها في الشرق ، كمعاهدة موسكو ، ومعاهدة وارسو ، والمعاهدة مع تشيكوسلوفاكيا ، والمعاهدة الأساسية مع الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، تعد دليلاً على إلتزامنا بالسياسة طويلة المدى للتعاون والإنفراج . إننا نلتزم بهذه المعاهدات . ويحدونا الأمل في أن تدعم زيارة بريجنيف الأمين العام إلى بون في شهر نوفمبر ، علاقاتنا الثنائية وتقوي العلاقات بين الشرق والغرب عموماً .

٩١ - إن التطورات التي تحدث في بولندا ذات أهمية خاصة بالنسبة للموقف في أوروبا وفي العالم . والأمريتيوقف على بولندا وحدها لكي تقرر طريقها . وإننا نتوقع من جميع الموقعين الآخرين على البيان الختامي لهلسنكي - مثلنا - أن يمتنعوا عن التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية بولندا الشعبية .

٩٢ - إن حكومة جمهورية المانيا الاتحادية تؤكد من جديد اقتناعها بأن الدولتين الألمانيتين تتحملان مسؤولية خاصة عن السلم في أوروبا . ويجب ألا تبدأ مرة أخرى حرب من الأرض الألمانية ، وقد أوضح هذا المستشار هلموت شميث ورئيس مجلس الدولة للجمهورية الديمقراطية الألمانية إيريك هونيكر .

٩٣ - في هذه المرحلة الصعبة الراهنة في العلاقات بين الشرق والغرب بوجه خاص ، يجب أن يكون ما يلي أمراً أساسياً بالنسبة للدولتين الألمانيتين : علينا أن نحافظ بحرص على ما حققناه فيما بيننا وعلى ما ساهمنا به من أجل السلام في أوروبا خلال العقد الماضي ، وعلينا في علاقاتنا الثنائية والعلاقات مع جميع جيراننا أن نمارس ضبط النفس والتمعن . وينبغي ألا تكون العلاقات بين الجمهورية الألمانية الديمقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية سبباً إضافياً للتوتر في العلاقات بين الشرق والغرب ، وعلينا أن نواصل الحوار على جميع المستويات دون أي شروط مسبقة . وينبغي أن يكون هدفنا المشترك هو تحقيق أكبر معدل للتقدم في تنفيذ جميع أجزاء البيان الختامي لهلسنكي .

٩٤ - وتنوي حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية أن تعزز التعاون بين الدولتين الألمانيتين ؛ ونحن نود أن نهيء المزيد من الفرص لكي تكون هناك اتصالات بين الألمان على الجانبين . كل هذه التطورات ، والتطورات الأخرى التي تجعل الحياة أيسر للألمان في علاقاتهم المتبادلة لا تنبع من ضرورة إنسانية فقط بل هي إسهام لا مندوحة عنه للسلم والتعاون في أوروبا .

٩٥ - إن هدفنا ما زال وسيظل هو العمل من أجل خلق ظروف سلم في أوروبا ، تستعيد فيها الدولتان الألمانيتان

تقدمنا خلال الدورة الرابعة والثلاثين بمبادرة^(٥) مؤداها أن يكون هناك بُعد عالمي للجهود الرامية إلى تحقيق تدابير بناء الثقة .

٨٣ - ويحدونا الأمل بأن تولد الدراسة التي أعدها الأمين العام والمعروضة علينا الآن [A/36/474] دوافع فعالة لتدابير ملموسة للإسراع في عملية بناء الثقة في العالم بأسره . إننا في حاجة إلى مدونة لتدابير بناء الثقة .

٨٤ - هذه المبادئ الأربعة لمفاوضات نزع السلاح ، وهي التوازن ، والإنفتاح ، والتحقق ، وبناء الثقة ، هي الشروط المسبقة الأربعة للنجاح ، ويمكن أن تكون بمثابة أحجار الزاوية الأربعة لبناء المشاركة في الأمن الشامل في العالم كله .

٨٥ - إن الهدف الأول للسياسة الخارجية لبلادي هو ضمان السلم بشكل فعال . إننا في حاجة إلى السلم والحرية . لكن بالنسبة لنا ، فإن السلم يعني أكثر من مجرد تجنب الحرب . إننا نريد تعاوناً يقوم على المشاركة بين الأمم .

٨٦ - لقد شكلنا المجموعة الأوروبية مع الديمقراطيات الأوروبية الأخرى من أجل صياغة مستقبلنا المشترك . وبتطوير المجموعة الأوروبية إلى "اتحاد أوروبي" ، سوف نكون قادرين على أن نعمل بإيجابية أكثر كقوة من أجل السلم والتقدم في أوروبا وفي العالم .

٨٧ - لقد اتحدنا مع حلفائنا الأوروبيين والولايات المتحدة الأمريكية وكندا في حلف شمال الأطلسي . ويقوم هذا الحلف على القيم المشتركة للحرية والكرامة الإنسانية وقرير المصير . وهدفه الوحيد هو الحفاظ على الأمن المشترك وصيانة السلم . وهو يستمد قوته من الصداقة والثقة بين الأوروبيين والأمريكيين .

٨٨ - وعلى أساس الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ، فإننا جمهورية ألمانيا الاتحادية ، قد ساهمنا بشكل فعال - عن طريق سياستنا في الانفتاح على الشرق (أوستبوليتيك) - في استقرار السلم في أوروبا ، وسوف نواصل هذه السياسة الواقعية عن طريق الحوار وخفض التوترات وتعزيز التعاون .

٨٩ - إن الخط الذي يقسم الشرق والغرب إنما يقسم أيضاً الأمة الألمانية . وبالتالي ، فإنه ليس هناك من هو أكثر تأثراً بتدهور العلاقات بين الشرق والغرب من الألمان ، كما أنه ليس هناك من لديه مصلحة مباشرة في تحسين العلاقات بين الشرق والغرب أكثر منهم . وينبغي ألا تكون هناك نكسة إلى الحرب الباردة .

لدينا مصالحي حيوية في سلم دائم وشامل وعادل ومنصف في الشرق الأوسط . إن حق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومُعترف بها إنما هو أمر لا مندوحة عنه مثل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . وينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة ودائمة وعادلة . وينبغي أن تكون نقطة البداية لذلك هي التخلي عن سياسة القوة من جانب جميع الأطراف .

١٠٣ - إننا ننظر إلى ما يجري في لبنان بإحساس بالقلق حول السلم العالمي ، والتعاطف العميق مع ما يعانيه الشعب . إننا ندعم تماماً كل الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية لتحقيق المصلحة الوطنية وإستعادة سيادة واستقلال وسلامة أراضي لبنان .

١٠٤ - وفي إطار مبادرة الدول الغربية الخمس ، تؤكد حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية أن ناميبيا ينبغي في نهاية الأمر أن تحصل على استقلالها عن طريق انتخابات حرة على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وينبغي أن يتم ذلك في عام ١٩٨٢ . إن استقلال ناميبيا ينبغي ألا يتأخر أكثر من ذلك . وإننا نعترف بالإسهامات البتداء لمنظمة الوحدة الإفريقية نحو تسوية قضية ناميبيا . ولا بد من إزالة آثار الاستعمار والعنصرية في الجنوب الإفريقي .

١٠٥ - إننا ندين تدخل جنوب إفريقيا في أنغولا ، ونحمل جمهورية جنوب إفريقيا مسؤولية هذا التدخل .

١٠٦ - إن بلادي تقف جنباً إلى جنب مع دول عدم الإنحياز والبلدان الإسلامية في جهودها لإنهاء التدخل السوفياتي في أفغانستان ، وتحقيق تسوية سلمية تعيد لذلك الشعب الذي عانى من الشقاء حقه في التمتع بتقرير مصيره واستقلاله ، وإقامة دولته من جديد كدولة ذات طابع غير منحاز حقيقي . وقد اقترح المجلس الأوروبي عقد مؤتمر بشأن أفغانستان يستهدف تحقيق ذلك الهدف ، وذلك على مرحلتين . إن استمرار احتلال أفغانستان إنما يشكل مسؤولية ضخمة ، وعبئاً على العلاقات الدولية .

١٠٧ - وقد دعمت جمهورية ألمانيا الاتحادية ، بشكل فعال جهود المجتمع الدولي ، وخصوصاً رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، حتى تستعيد كمبوتشيا استقلالها السياسي وسلامة أراضيها .

١٠٨ - إننا نشابغ بقلق تلك التطورات التي تحدث في أمريكا الوسطى ، حيث نجد في السلفادور وأماكن أخرى أن استخدام القوة وسفك الدماء قد أصبحا متزايدين . إن شعوب تلك المنطقة

وحدتهما وتقرير مصيرهما بحرية . إن الحائط الذي يقسم الألمان لن يبقى . إن إرادة الشعب ليست هي الحفاظ على ما يفصلهما ولكن إزالته .

٩٦ - وقد ساعد الاتفاق الرباعي بشأن برلين^(٦) على تهدئة الموقف في برلين وحولها ، ويجب أن يظل هكذا . وينبغي أن يعترف كل جانب بأن الاتفاق يمكن أن ينتج أثراً يعمل على الاستقرار في برلين ، ويمكن أن يكون له أثر مؤات على العلاقات بين الشرق والغرب وذلك إذا ما التزم الطرفان به تماماً ونفذه .

٩٧ - وهناك شاهد ممتاز آخر على تضامن الولايات المتحدة مع برلين ، وهو الزيارة التي قام بها السيد هينغ وزير الخارجية الأمريكي في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ .

٩٨ - وكما هو الحال في سياستنا الثنائية ، فإننا نحاول من خلال الإطار متعدد الأطراف الخاص بمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن نطور العلاقات بين الشرق والغرب في أوروبا . إن البيان الختامي لهلسنكي يعد وثيقة تعتبر عن إرادة التعاون في أوروبا وينبغي أن تنفذ بشكل مستمر من قبيل جميع الموقعين ، وذلك من أجل جعل أوروبا منطقة سلام دائم قائم على احترام حقوق الانسان .

٩٩ - إننا ندرك تماماً أنه مازال هناك الكثير مما يجب القيام به في هذا الخصوص ، وإننا - مع شركائنا الغربيين - نبذل كل جهد ممكن لكي نضمن أن يضع مؤتمر المتابعة في مدريد وثيقة ختامية يكون من شأنها تحقيق تقدم في التعاون بين دول أوروبا وخلق علاقات أفضل بين مواطنيها وذلك في جميع المجالات التي أوضحها البيان الختامي .

١٠٠ - إن عملية مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ينبغي أن تستمر ، وذلك هو الأمل الكبير لكثير من الشعوب وليس لأوروبا وحدها . إن مؤتمر مدريد ينبغي أن يعطي صلاحية محددة لمؤتمر لنزع السلاح يعقد في أوروبا ، إذا ما كان له أن يفي بمتطلبات الأمن في أوروبا .

١٠١ - إن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية ترغب أيضاً في الإسهام في السلم والحل السلمي للنزاعات خارج أوروبا . إن جدول الأعمال لهذه الدورة للجمعية العامة يتضمن أربعة بنود للنزاعات الأساسية العالمية : الشرق الأوسط ، وجنوب إفريقيا ، وأفغانستان ، وكمبوتشيا .

١٠٢ - وقد تكلم في الجلسة السابقة رئيس الاتحاد الأوروبي نيابة عن جمهورية ألمانيا الاتحادية . وتمشياً مع بيانه أود أن أقول أن

ينبغي أن تتمكن من تقرير مصيرها دون أن يكون هناك تدخل مباشر أو غير مباشر من الخارج .

١٠٩ - إن كل القوى الديمقراطية في تلك البلدان ينبغي أن تعمل وهي مدركة لمسئولياتها المشتركة ، وينبغي أن تتخلى عن استخدام القوة والعنف . ومثل العالم الثالث بأسره ، وكل أمريكا اللاتينية ، ينبغي أيضاً إبعاد أمريكا الوسطى عن النزاع بين الشرق والغرب . إن الإصلاحات السياسية والاجتماعية ينبغي أن تخلق نظاماً أكثر عدالة وأكثر استقراراً من شأنه أن يخلق المناخ الذي يسمح لأمريكا الوسطى بأن تكون منطقة سلم . وفي هذه الحالة يمكن للاتحاد الأوروبي أن يكون شريكاً مفيداً لأمريكا الوسطى .

١١٠ - وقد تضمن جدول أعمال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة بنداً جديداً بعنوان "التعاون الدولي لتلافي حدوث تدفقات جديدة من اللاجئين" ، وقد عبّر في القرار ١٢٤/٣٥ عن الاقتناع بأن قضية اللاجئين لا تمثل مشكلة إنسانية فحسب وإنما تؤثر أيضاً على السلام العالمي . إن تدفقات مئات الآلاف من اللاجئين بل والملايين منهم كما أعلنت الجمعية العامة : "تخل باستقرار مناطق بأكملها ، فتعرض بذلك السلم والأمن الدوليين للخطر" .

١١١ - ونحن في جمهورية ألمانيا الاتحادية نجد أن تتبع الدول في سلوكها مبادئ توجيهية عامة لمنع أي تدفقات جديدة من اللاجئين . وإننا نقترح أن تتم مناقشة ذلك عن طريق لجنة مخصصة .

١١٢ - إن الجمعية العامة قد احتفلت بالذكرى العشرين لمؤتمر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الإنحياز الذي عُقد في بلغراد في ١٩٦١ . وتشكل بلدان عدم الإنحياز حركة قوية في عالم اليوم ، ولكن هدفها لم يتحقق بعد بالكامل .

١١٣ - إن الاستعمار قد أوشك على النهاية ، ولكن الاستقلال الذي كسبته المستعمرات السابقة تهدده محاولات للسيطرة عليها بطرق أخرى . وفي ١٩٧٩ ، في الواقع ، شهد العالم محاولة أيديولوجية لجعل حركة بلدان عدم الإنحياز نفسها "الخليف الطبيعي" لأحد نظامي الشمال . وقد فشلت تلك المحاولة . لقد فشلت تلك المحاولة لأن عجلة التاريخ لا تعود إلى الوراء ، ولم يعد هناك أي مستقبل لتطلعات تهدف إلى الهيمنة أو التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى . ولكنها يمكن أن تشكل تهديدات للسلم في العلاقات بين الدول .

١١٤ - وكنموذج لعالم من أمم متعددة اختارت مصيرها بنفسها فإن حركة بلدان عدم الإنحياز تعد قوة تعمل لتحقيق التقدم . وهي في نفس الوقت تشكل قوة عمل لتحقيق السلم والاستقرار لأن كلا الهدفين لا يمكن تحقيقهما اليوم إلا من خلال نظام عالمي يقوم على التعاون والمشاركة بين الأمم على أساس حرية تقرير المصير والمساواة . إن جمهورية ألمانيا الاتحادية تقف جنباً إلى جنب مع بلدان عدم الإنحياز في اتباع ذلك الهدف .

١١٥ - إن الرغبة في الاستقلال تظهر أيضاً في التجمعات الإقليمية التي تشكل وتنمو في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

١١٦ - وعلى غرار الاتحاد الأوروبي هناك الآن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا التي تطورت بشكل كبير ، وأصبحت قوة مؤثرة بالنسبة للسلم والاستقرار في آسيا .

١١٧ - إن التعاون الإقليمي إنما يتقدم أيضاً في أماكن أخرى من العالم الثالث . فالتعاون بين دول الخليج ، والمجموعات التي تكونت في أمريكا اللاتينية ، وتلك التي أقيمت بالفعل أو هي على وشك القيام في إفريقيا ، والتي أنصهرت في بوتقة مؤتمر لوساكا (٧) إنما تعدّ شاهداً على ذلك . تلك المجموعات إنما تمثل البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوفر لها الفرصة لصياغة استقلالهما ومستقبلهما سوياً .

١١٨ - ومع باقي أعضاء الاتحاد الأوروبي فإننا نعزز ذلك التطور نحو النظام الجماعي والمشاركة القائمة على المساواة . إن التطور الاجتماعي والاقتصادي المستقر في العالم الثالث لا مندوحة عنه بالنسبة للسلم الدولي الدائم .

١١٩ - وقد كان الهدف المشترك للبلدان الصناعية والنامية في السبعينات هو الإسراع بالنمو في البلدان النامية وذلك في إطار النمو الاقتصادي العالمي المستمر ، ولكن الأمور لم تسر على هذا النحو . ففي بداية عقد الأمم المتحدة الإثماني الثالث ، توقف نمو معدل دخل الفرد في كثير من البلدان المستوردة للنفط . والواقع أن متوسط دخل الفرد في البلدان الأكثر فقراً في تدهور مستمر . إننا ننظر إلى تلك التطورات بقلق .

١٢٠ - وننظر بقلق أيضاً إلى حقيقة مفادها أن الحوار بين الشمال والجنوب قد فقد قوته الدافعة . فرغم التقدم الذي أمكن تحقيقه في كثير من المناطق فإن الخطى تسير بطيئة فيما يتعلق بالمشاكل الأساسية ، ولهذا فإننا نعتبر أن المؤتمر الدولي المعني بالتعاون والتنمية الذي سيعقد في "كانكون" ، سوف يكون هاماً في الحوار بين الشمال والجنوب . وبذلك تكون الفكرة التي

المتحدة للبلدان الأقل نمواً والذي عقد بباريس ، فهذه البلدان تعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدة الإنمائية الرسمية .

١٢٤ - ثانياً ، إننا مازلنا نحيد كثيراً أن تكون الأسواق والبلدان الصناعية مفتوحة تماماً بحيث تستوعب صادرات البلاد النامية . وينبغي ألا يكون هناك رجوع إلى سياسات الحماية . ونحن لا نحاول أن نحل مشاكل البطالة بإقامة حواجز تجارية ، بل بتعزيز التغييرات الهيكلية جنباً إلى جنب مع التدابير الاجتماعية الداعمة . ولا يمكن أن يتقدم الشمال والجنوب إلا بحرية التجارة العالمية .

١٢٥ - ثالثاً ، بالنسبة إلى كثير من البلدان النامية ، فإن صادرات المواد الخام ما زالت هي المصدر الأساسي للعملة الأجنبية . وتعاني هذه البلدان بشكل خاص من التدهور في نمو الاقتصاد العالمي وهو موقف قد استمر لسنوات عديدة ، وقد أدى ذلك إلى قلة الطلب على المواد الخام وخفض الأسعار . إن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية تعطي أهمية كبرى للمشاكل التي تواجه البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية ، وقد قررنا أن يكون هناك إسهام طوعي بالنسبة إلى الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية .

١٢٦ - رابعاً ، إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة قد وضع للمرة الأولى أساساً طيباً للمفاوضات ، وينبغي أن نستمر في هذا الطريق . إن الزيادة الكبيرة المفاجئة في أسعار الطاقة قد ألقت بعبء كبير على البلدان الصناعية . فبالنسبة إلى البلدان المستوردة للنفط في العالم النامي يعتبر ذلك أمراً حيوياً . ونحن في حاجة إلى قيام مشاركة وتعاون بين منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) وبين الدول الصناعية والدول المستوردة للنفط من البلدان النامية . وهذه هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها للعالم أن ينتقل إلى مرحلة ما بعد عصر النفط بسلام . وتحبذ أيضاً حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية ، إقامة بنك عالمي خاص بالطاقة يمكن أن يعمل على المساعدة في حل مشاكل الطاقة في العالم النامي .

١٢٧ - ويجب ألا نسمح للوطنية المتطرفة بأن تكون لها اليد الطولى بالنسبة إلى التعاون بين الشمال والجنوب . ويجب أن نقوم بدورنا جميعاً ، أي البلدان الصناعية في الغرب والشرق والبلدان النامية . إن مشكلة الشمال والجنوب ليست بالمشكلة الاجتماعية العالمية ، ولكن السلم العالمي هو الذي نعمل على بنائه للإبقاء على الإنسانية .

نادت بها لجنة برانددت قد أصبحت حقيقة واقعة . وينبغي الاستفادة من الفرصة الكبيرة التي يمكن أن يقدمها مؤتمر "كانكون" . ونحن نتمنى لاجتماع القمة أن يعطي دفعة جديدة لحل المشاكل الملحة للاقتصاد العالمي ، وذلك عن طريق التضامن والتعاون العالمي . وإننا نريد للمؤتمر أن يهد الطريق للبدء في المفاوضات العالمية الشاملة . ونريد أن نعمل من أجل استراتيجية عالمية للطاقة تخلق الأمن بين المنتجين والمستهلكين . ونريد أن تكون هناك استراتيجية عالمية للغذاء لكي تضمن الأمن الغذائي وتزيل بذلك شبح الجوع .

١٢١ - إن نتيجة الدورة الثانية عشرة لمؤتمر قانون البحار التي ستعقد في ١٩٨٢ سوف تكون حاسمة . وهي هامة بالنسبة لمستقبل الشمال والجنوب . لأنها - كما أكد الأمين العام السيد فالدهايم - تبين ما إذا كنا هنا في الأمم المتحدة قادرين على التفاوض لإيجاد حلول للمشاكل العالمية تقيم توازناً عادلاً بين المصالح الأساسية لجميع الشعوب وفي ذات الوقت تخدم العالم بأسره .

١٢٢ - وتتطلب العودة إلى التنمية والنمو الاقتصادي العالمي جهوداً فعالة من جميع الدول . إن البلدان الصناعية ينبغي أن تقضي على التضخم وبذلك يمكنها أن تستعيد النمو المستمر وتقضي على البطالة . ومن ناحية أخرى ، ينبغي لبلدان العالم الثالث أن تعتمد استراتيجيات من شأنها أن تضم الجماهير في عملية التنمية . إن الإنتاج الزراعي الذي يستخدم الأيدي العاملة بكميات مكثفة والصناعات التي تستخدم الأيدي العاملة بكثرة ، جنباً إلى جنب مع السياسات السكانية ، ينبغي أن يكون محوراً لخطط التنمية . ولكن إذا كان مقدراً لهذه الجهود أن تنجح فلا بد من أن يكون هناك دعم للبلاد النامية نفسها من الخارج . ويجب على جميع البلدان ، التي هي في موقف يسمح لها بهذا ، أن تساهم بنصيب في ذلك . ولا بد أن تشترك البلدان الصناعية الشيوعية أيضاً في هذه العملية بروح التضامن لمساعدة بلدان العالم الثالث .

١٢٣ - إن جمهورية ألمانيا الاتحادية تعطي أولوية كبرى للتعاون في مجال التنمية . وهذا يعني أولاً ، أنه رغم صعوباتنا الاقتصادية ، فإننا لن نتقاعس في جهودنا لكي نقدم مساعدات مالية وتقنية . وبالنسبة إلى ميزانيتنا لسنة ١٩٨٢ ، فهي تتميز بضبط النفس بالنسبة لمواطنينا ، إلا أنها تسمح للمساعدة الإنمائية أن تزداد بشكل أكبر مما تسمح به الميزانية نفسها . وترحب حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية ببرنامج العمل الذي اعتمد في مؤتمر الأمم

١٣٤ - السيد كولومبو (إيطاليا)*: السيد الرئيس، أود أن أتوجه أولاً نيابة عن حكومة إيطاليا وعن نفسي بتهنئتي الحارة لانتخابكم رئيساً للدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة. وما يدعونا إلى الإغتراب أن ذلك الشرف قد صادف ممثلاً لدولة تقيم معها إيطاليا علاقات صداقة قوية وتعاوناً مشمراً. إن تجربتكم الطويلة في نشاطات الأمم المتحدة والجهود الكبرى التي بذلتوها خدمة لبلدكم، إنما تشكل في نظرنا ضمانات تؤكد إدارة متوازنة وفعالة لأعمال هذه الجمعية.

١٣٥ - وأود كذلك أن أغتنم هذه المناسبة لكي أعبر لسلفكم السيد فون فيخمار عن تقديرنا العميق لمساهمته الكبيرة خلال العام المنصرم الذي اختتم بتأكد مثل الأمم المتحدة، والبحث عن حلول لبعض المشاكل الأكثر إلحاحاً التي تواجهها هذه المنظمة. ومن بواعث سعادتني بصفة خاصة أن أتمنى له كل نجاح في مهمته المقبلة كسفير لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى بلدي إيطاليا.

١٣٦ - واسمحوا لي كذلك أن أؤكد مرة أخرى احترام حكومتني العميق ودعمها الكامل للعمل الجدير بالثناء، الذي يضطلع به الأمين العام لصالح السلام والحل التفاوضي لبعض المشاكل الأكثر تعقيداً في وقتنا هذا، وبصفة خاصة في مرحلة حساسة للغاية في الموقف الدولي الراهن.

١٣٧ - وأخيراً، أود أن أتوجه بالترحيب الحار بوفد جمهورية فانواتو الذي أصبح بلده العضو الخامس والخمسين بعد المائة في منظمنا، تمشياً مع الرسالة العالمية للأمم المتحدة.

١٣٨ - لا يمكن أن أتحدث دون انفعال إلى هذه الجمعية، التي تمثل مجتمع شعوب الأرض، وبينما أفكر في المشاكل المعقدة والمأساوية التي تجعل موقف العلاقات الدولية في حالة اضطراب وعدم استقرار.

١٣٩ - وإذ تحاصرنا هذه الأيام مشاكل يبدو أنها عاجلة وحرجة، فإننا نتعرض في حياتنا اليومية إلى خطر عدم إدراك المعنى الكامن في الأحداث. وأعتقد أن هذه القاعة، التي تمثل فيها جميع أمم العالم تقريباً، هي أفضل مكان لمحاولة إجراء تجميع للأمر، وليس ذلك لتوفير إدراك أفضل لمجرى التاريخ المعاصر فحسب، بل، وفوق كل شيء، لجعل الإسهام الذي نشارك به جميعاً كحكومات أكثر فعالية وأكثر نفاذاً، في سبيل خلق ظروف تهيء مستقبلاً أفضل للجنس البشري.

١٢٨ - وبالنسبة إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية، فإن الاحترام وحماية الكرامة والمحافظة على حقوق الإنسان هي مسائل أساسية فيما يتعلق بسياساتنا. إن الجهود الرامية إلى ضمان ممارسة الحقوق الإنسانية في جميع أنحاء العالم، هي إحدى العناصر المحورية لاشتراكنا في أعمال الأمم المتحدة. إننا نعتقد أن من مسؤولية المنظمة العالمية أن ترفع صوتها عندما تكون هناك انتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية مهما كان هذا المنتهك وأينما كان المكان.

١٢٩ - وقد أوجدت الأمم المتحدة إجراءات ومؤسسات، من أجل تشجيع إحترام حقوق الإنسان في العالم بأسره. وما زالت هذه الإجراءات ضعيفة ولكن لها أثراً متزايداً. ومن المهم أن نستمر في هذا العمل بروح التصميم لكي نعمل على تطوير الإمكانيات المتاحة للأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان. إن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، سوف تستمر في تقديم الدعم لفكرة المحكمة الدولية لحقوق الإنسان.

١٣٠ - ولقد لاحظنا بارتياح أن مبادرتنا الخاصة بعقد اتفاقية تتعلق بإلغاء عقوبة الاعدام^(٨)، قد لقيت تأييداً من دول كثيرة. ويتخذ مشروع الاتفاقية شكل بروتوكول اختياري ثان للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وهذا يدعو إلى مناقشة بناءة تؤدي إلى إحراز تقدم في هذا الشأن.

١٣١ - وتدرك حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية أن هناك تقاليد قانونية ومعتقدات دينية وتجارب تاريخية قد أدت بكثير من الدول إلى أن تتخذ رأياً مخالفاً بالنسبة إلى عقوبة الاعدام. ولكننا لا بد ألا نخفل أن هناك إساءة لاستخدام هذه العقوبة في العالم اليوم وزيادة حالات الاعدام دون استناد إلى القانون. ومن المؤسف بالمثل أن هناك أناساً يتعرضون للتعذيب. إن هذا يجعل الكفاح من أجل القضاء على عقوبة الاعدام والتعذيب أمراً أكثر إلحاحاً عن ذي قبل.

١٣٢ - لقد وصلت الإنسانية اليوم إلى أعلى نقطة في مستوى إدراكها وقدراتها حتى الآن. وكما يمكنها أن تستخدم ذلك الإدراك وتلك القدرات لحل المشاكل الحيوية لبقاتها، يمكنها أيضاً أن تستخدمه للعمل على فناء المدنية بل والجنس البشري.

١٣٣ - إننا إذا ما عملنا بروح المسؤولية لضمان السلم واحترام كرامة الإنسان وعملنا من أجل التضامن العالمي، نستطيع أن نضمن مستقبلاً أفضل. وهذه هي أهم وظيفة لمنظمنا العالمية. إن جمهورية ألمانيا الاتحادية تعيد تأكيد ثقتها بالأمم المتحدة.

* تكلم السيد كولومبو بالإيطالية، وقدم الورد النص الانكليزي لبيانه.

١٤٤ - لقد كانت إيطاليا دائماً - وذلك لأنها تشكل تعبيراً لحضارة البحر المتوسط - مدركة بصفة خاصة للمشاكل والأزمات التي تعاني منها تلك المنطقة التي ما زالت مركزاً للتوازن العالمي . وهنا يبدو أن التوترات القديمة تكتسب عمقاً بينما تجعلها التوترات الجديدة أكثر تهديداً ، فافتراض بذلك على جميع البلدان المعنية مسؤولية مشتركة للقضاء على مصادر الخطر هذه .

١٤٥ - وفيما يتصل بالعلاقات بين الشرق والغرب ، بكافة تعقيداتها التاريخية والسياسية ، فإن إيطاليا تنتهج سياسة تعبر عن المسؤولية والحزم بل وأيضاً عن رغبة فعلية في الحوار . ولقد كان ذلك موقفنا في المشاورات التي أجريت مع الدول الغربية التي نرتبط بها في حلف دفاعي ، وأيضاً في اتصالاتنا مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الأخرى في أوروبا الشرقية .

١٤٦ - إن النقاط الأساسية في الموقف الإيطالي معروفة تماماً . إنها قائمة على البحث عن توازن للقوات ، والحفض التدريجي لتلك القوات إلى أدنى المستويات الممكنة ، كما أنها قائمة على الإلتزام بالتفاوض القائم على الاعتراف المتبادل بالمتطلبات الأساسية للأمن والسلم ودون شروط مسبقة . كما أننا نعتقد أن سياسة ترمي إلى الانفراج لا يمكن أن تجري في مجالات مغلقة بل أنها تتطلب الإقلاع عن السياسات القائمة على المغامرة ، والأخذ بسياسات متماسكة ومسؤولة في الوقت الراهن وفي جميع الأقاليم الجغرافية . إن مدى ترابط عالمنا كبير إلى حد أننا لا نستطيع الأمل في أنه يمكننا ضمان واحات من السلم والاستقرار بينما تزداد التوترات وتنتهك الحقوق الأساسية للأمم والدول في مناطق أخرى .

١٤٧ - وفيما يتعلق بالقوات النووية التكتيكية ، فإن خلافاً خطيراً قد نشأ في قلب أوروبا ، وهي منطقة بلغ فيها تركيز القوات العسكرية درجة كبيرة للغاية . فينبغي إذن تصحيح هذا الخلل من خلال إعتماد التدابير الضرورية أو من خلال إتجاه نشط إلى المفاوضات ، ولذلك ، فقد سعت إيطاليا في آن واحد مع حلفائها ومع الأطراف المحتملة الأخرى ، إلى تقريب احتمالات المفاوضات ، وتنتظر في الوقت الحالي أن تبدأ محادثات نكون مستعدين - كما كان الحال في الماضي - للإسهام فيها إسهاماً بناءً .

١٤٨ - ولكي نكون واقعيين ينبغي أن تستهدف سياسة نزع السلاح توازناً عالمياً وليس إقليمياً فقط . ولهذا السبب أكدت

١٤٠ - وهذا هو السبب الذي أشعر من أجله بضرورة إلقاء نظرة شاملة على المشاكل الفردية التي تواجهنا مع حصرها أساساً في فئتين هما : العلاقة بين الشرق والغرب ، والعلاقة بين الشمال والجنوب . وهاتان العلاقتان ، بينما تحتفظان بسمتهما الفردية وخصائصهما المميزة ، ليستا في الحقيقة منفصلتين بل تؤثر كل منهما في الأخرى .

١٤١ - وعلينا أن نضع في أذهاننا هذا الترابط الوثيق فيما بينها . وقد يكون من غير الواقعي تجاهل أن تباطؤ عملية التفاوض بين الشرق والغرب قد أنشأ وضعاً من عدم الأمن العام ، وكان له أثر سلبي على التطور السليم للعلاقات الدولية . وفي الوقت ذاته ، فإننا على يقين من أن توزيعاً أكثر عدالة لموارد العالم ، من خلال نقل الثروات من البلدان الأكثر تقدماً إلى البلدان الأقل حظاً ، يساعد على تخفيف التوترات القائمة في أجزاء عديدة من العالم وتعزيز الاستقرار في المناطق الأكثر تضرراً من غيرها ، وبصفة غير مباشرة ، تحسين وضع العلاقات بين الشرق والغرب .

١٤٢ - ومن الأمور ذات الصلة الوثيقة بالعلاقة بين الشرق والغرب ، وبين الشمال والجنوب الأدوار المحددة التي تستطيع إيطاليا وتعتزم أن تقوم بها - مراعية وضعها الدولي ورسالتها وتقاليدها وموقعها الجغرافي - لتساهم مساهمة إيجابية ذاتية في قضية الأمن والسلم في العالم .

١٤٣ - وتنعكس هذه المساهمة في عضوية إيطاليا في حلف الأطلسي الذي - بسبب طبيعته الدفاعية - قد برهن على أنه من المتطلبات الأساسية الضرورية للأمن والسلم والانفراج في أوروبا وبالتالي للتوازن العالمي . وفي هذا السياق ، يجب أن ينظر إلى المشاركة الحاسمة لإيطاليا في بناء الاتحاد الأوروبي ، الذي يهدف مع تطوره بصورة متزايدة إلى دعم السلم والتعاون . إن إيطاليا مقتنعة بضرورة بناء الاتحاد الأوروبي وتعزيزه ، فإن تطوره سيدعم ويؤكد التعاون في قارتنا وزيادة الإنفتاح المشرع على أساس المساواة إزاء الدول الواقعة في مناطق جغرافية أخرى ، كما أنه تأكيد جديد للأهمية الأساسية لحقوق الإنسان . وبناء على ذلك ، فإننا على يقين من أن عملية التكامل الأوروبي ينبغي الآن أن تكتسب دفعة جديدة وتتغلب على العقبات الناشئة من الصدارة الراهنة للمصالح الاقتصادية ، وتسمى - في اتحاد سياسي - إلى طريق نحو مساهمة أكثر فعالية في تطور العالم المعاصر نحو توازن أفضل ، وبالتالي صوب السلم . ومن ثم فلا يمكن التقليل من قيمة صوت أوروبا في عملية استقرارية وسلمية يجب أن تكون متناسقة ومضطردة .

١٥٦ - وقد لاحظت حكومة إيطاليا من جانبها ، وبقلق عميق أن أكثر من سنة ونصف قد مضت منذ غزو أفغانستان على يد القوات السوفياتية ، وهو غزو يشكل إنتهاكاً صارخاً للمبادئ الدولية وليثاق الأمم المتحدة . وفي أثناء ذلك لم يول أي اهتمام للمطالب والنداءات الصادرة عن الأغلبية الساحقة لأعضاء هذه الجمعية وأعضاء حركة بلدان عدم الإنحياز ، التي ندرك مدى أهميتها ، وبلدان منظمة المؤتمر الاسلامي وبلدان الاتحاد الأوروبي ، بضرورة سحب هذه القوات التي يشكل وجودها التدخل الحقيقي الوحيد في المنطقة ، وأن يُرد للشعب الأفغاني حق تقرير مستقبله بحرية ، وأن يعيد بلاده إلى وضعها التقليدي كدولة مستقلة غير منحازة . وإني على يقين تام أن هذه الجمعية ستؤكد خلال هذه الدورة الموافق التي اتخذتها من قبل فيما يتعلق بهذه المشكلة .

١٥٧ - وللأسف هناك حالة أخرى من حالات الاحتلال العسكري وهي الاحتلال الفييتنامي لكمبوتشيا ، والذي يمثل إنتهاكاً أساسياً للتعايش بين الشعوب . إن النداءات التي وجهتها منظمة الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الإنحياز من أجل حل يطالب هذه المبادئ كانت موضع تجاهل تام حتى الآن . وترى الحكومة الإيطالية أنه يجب الاعتراف بفضل المؤتمر الدولي الخاص بكمبوتشيا ، الذي عُقد في نيويورك في تموز/ يولييه الماضي ، لوضعه قاعدة متوازنة وبنّاءة للتفاوض . إن حكومة بلادي تأمل في أن تعترف فييت نام في المستقبل بالطابع الجدي المعقول للمقترحات التي صيغت في المؤتمر ، وأنها سوف تقرر الإشتراك في المداولات التي ستتم في المستقبل ، عاملة بذلك بالتزاماتها حيال الأمم المتحدة ومساهمتها في قضية الاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

١٥٨ - أنتقل الآن إلى القارة الافريقية . وأود ، قبل كل شيء التعبير عن التضامن الكامل للحكومة الإيطالية مع حكومة أنغولا ، التي وقعت ضحية لعدوان عسكري دموي على يد قوات جنوب افريقيا . إن انتهاك السيادة والسلامة الإقليمية لبلد عضو في منظمنا ، مهما كان مصدره ، يجب أن يثير أشد الإدانة من جانب المجتمع الدولي .

١٥٩ - ومرة أخرى سُشن العدوان ضد أنغولا من أراضي ناميبيا ، التي لازالت خاضعة لاحتلال نظام غير شرعي . وهذا الأمر لا يمكن إلا أن يؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى حل المشكلة ، الذي يتباطأ منذ سنين ، ألا وهي مشكلة استقلال ناميبيا . إن إيطاليا تؤيد وجوب حلها دون اللجوء إلى القوة ، وإنما بطرق سياسية ومن خلال المفاوضات ، على أساس قرار مجلس

إيطاليا باستمرار على صلاحية عملية "سولت" التي ما تزال في نظرنا حجراً أساسياً يشكل مرجعاً في ميدان نزع السلاح .

١٤٩ - وأود الآن أن أذكر بأن كل نتيجة تحققت في ميدان نزع السلاح يمكن أن تكون لها آثار إيجابية في مجال المعونة للتنمية .

١٥٠ - ومن جانبنا ، فإن إيطاليا أسهمت باعتدال ومسؤولية في سبيل أن تظل احتمالات حوار أوروبي مشترك مفتوحة ، وهي تنوي أن توي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الأهمية التي يستحقها . وقد رفضنا خلال مفاوضات مدريد التخلي عن الأمل في التوصل إلى نتائج جوهرية متوازنة بما في ذلك الدعوة لمؤتمر حول نزع السلاح في أوروبا ، وعلاوة على ذلك ، اتفقنا على أنه ستجري في الخريف القادم محاولة أخرى في هذا الإتجاه .

١٥١ - إن بولندا ، وهي بلد أوروبي كبير ، قد شهدت خلال الأشهر الأخيرة ولا تزال تشهد أوقاتاً عصيبة ناتجة عن تطورها الداخلي . ونحن نأمل بشدة أن تنفذ خطة العمل الذي اختارها هذا البلد على أساس إحترام كامل لقيمتها الأصيلة في ثقافتها وسيادتها .

١٥٢ - وأود في هذا المقام أن أبيت أن مجالات الفشل الكبرى للأمم المتحدة ، عندما حدثت ، كانت ترجع إلى إنعدام الإرادة السياسية على الصعيد العالمي في السلم والتقدم الناتجة عن تقدير دقيق ومتوازن وواقعي للنزاعات الإقليمية في نطاق نظرة عالمية .

١٥٣ - لقد قلت من قبل أن الطابع الحرج للعلاقات بين الشرق والغرب ، نظراً إلى الطابع غير القابل للتجزؤ للأمن ومن ثم السلم ، كان له آثار حتمية على التوترات العالمية القائمة . وإنه بناء على ذلك فإن القضاء على هذه التوترات بالذات يصبح وسيلة هامة لتخفيف الصعوبات التي تقف في سبيل استقرار العلاقات بين الشرق والغرب .

١٥٤ - وقد سعت الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من جانبها ، ولا تزال تسعى ، للإسهام في هذا العمل من أجل تأكيد الاستقرار وذلك من خلال إقتراح صيغة بغية تخفيض أسباب التوتر وإعادة السلام إلى الشعوب التي تتعرض للآلام ، فتساهم بذلك في الإستقرار .

١٥٥ - وفي الجلسة ٨ ، عرض اللورد كارنغتون ، وزير خارجية المملكة المتحدة ، في هذه الجمعية ، موقف الاتحاد الأوروبي بأن المصادر الرئيسية للنزاع والتوتر . وأغتنم هذه المناسبة لكي أعبر عن مساندة إيطاليا الكاملة لوجهات النظر التي عبر عنها .

- ١٦٥ - إنني أودّ أن أعبر، هنا في هذه القاعة، عن اغتباطي لعودة بعض بلدان أمريكا اللاتينية إلى الحياة الطبيعية الديمقراطية مؤخراً، وهو الإتجاه الذي بدأت تتجه إليه أيضاً بلدان معينة. إن إيطاليا تأمل في أن تزداد مثل تلك الإتجاهات وأن تؤدي إلى نتائج ملموسة؛ وذلك لأنها مقتنعة بأن كل تأكيد حقيقي لمبدأ احترام الإرادة الشعبية وقيم التعدد والديمقراطية يمكن أن يعزز قضية السلام في القارة، وبصفة خاصة في أمريكا الوسطى، وأن تمنع الصراعات بين الأشقاء، كتلك التي وقعت نتيجة لضغط عوامل خارجية تثير عدم الاستقرار، وتمزق شعب السلفادور.
- ١٦٦ - وفي بداية بياني، ذكرت أن حكومة إيطاليا تولي اهتماماً خاصاً لمشكلات البحر الأبيض المتوسط.
- ١٦٧ - وإذا كان الهدف الذي يجب بلوغه يتمثل في أمن المنطقة، فمن المطالب الضرورية حل الأزمات المختلفة التي تتعرض لها تلك المنطقة، وفوق كل شيء، إقامة السلم في الشرق الأوسط. إن هذه المنطقة تحتاج بشدة إلى السلام والعدالة. وبالنسبة لنا، فإنه لا يمكن أن نتراجع وأن نستخلص، في تشاؤم سهل، إننا قد استهلكنا إمكانيات السعي بحثاً عن حل سياسي. بل على النقيض من ذلك، فإننا نشعر بأن عناصر إيجابية وهامة تبرز الآن، ويعطينا هذا، بالتضافر مع الجهد الذي يبذله الاتحاد الأوروبي، سبباً للإعتقاد بأن نقطة الانطلاق في الشرق الأوسط اليوم لم تعد معدومة. إن إيطاليا سوف تستمر في تأييد أي تقدم في إتجاه تسوية سياسية لهذه المنازعات، وهي لا تزال ملتزمة بالإسهام الذي تقدمه الدول العشرة بطريقة مفيدة. واسمحوا لي أن أضيف، في هذا الصدد، أننا قد لاحظنا باهتمام المقترحات التي قدمها الأمير فهد، من المملكة العربية السعودية (٩) لأنها تظهر أمل ذلك البلد في حل تفاوضي لمشكلة الشرق الأوسط ولأنها تتضمن مبدأ جديراً بالاهتمام.
- ١٦٨ - إن عملنا يقوم على مبادئ أساسية معينة يمكن أن تلخص كما يلي: الحق في الوجود والحق في الأمن لاسرائيل، ولشعبها العظيم الذي يدين له الجنس البشرية بثقافة ملحوظة، وهي حقائق لا يمكن لنا أن ننكرها. إننا نعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ونعترف أيضاً - إذا ما تقرر ذلك - بحقه في إنشاء دولة. وهذا يؤدي بنا إلى نتيجة مفادها أنه أياً كانت الوسائل التنفيذية لتحقيق عملية السلام، فإن مثل هذه العملية يجب أن تمر خلال مرحلة إلزامية وأساسية، وأعني بذلك الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والفلسطينيين. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بأن منظمة التحرير الفلسطينية، التي نعترف بها كقوة
- الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨). ولذلك، فإن حكومة إيطاليا توجه نداء عاجلاً للغاية إلى جميع الأطراف المعنية مباشرة، بما في ذلك البلدان التي يتبعها فريق الاتصال الغربي، وذلك من أجل بذل كل جهد بقاء لضمان سرعة حصول ناميبيا على الاستقلال وأن تحتل، في دورتنا القادمة - باعتبارها دولة ذات سيادة - المكان الذي تستحقه في جمعيتنا وفي المجتمع الدولي.
- ١٦٠ - إن الإسراع بحصول ناميبيا على الاستقلال سوف يكون لصالح تنمية المنطقة بأسرها وسوف يزيد من استقرار كل البلدان المعنية - وأنغولا في المقام الأول - وسوف يقضي على كل تبرير لوجود قوات غير افريقية في المنطقة.
- ١٦١ - وما دمنا لا نزال نتناول مشاكل الجنوب الافريقي، فإنه يجب أن نشير بأسف إلى عدم إحراز أي تقدم هام في إتجاه استئصال الفصل العنصري في جنوب افريقيا، وهو نظام بغض يشكّل إهانة لا تطاق لكرامة البشر. إن حكومتي تدين الفصل العنصري بحزم، وقد انعكست إدانتنا هذه في إحترامنا الكامل للحظر العسكري الذي قرره مجلس الأمن.
- ١٦٢ - وفيما يتعلق بالأزمات الافريقية الأخرى، فإن إيطاليا تعتبر أن منظمة الوحدة الافريقية هي أفضل محفل مؤهل لتعزيز استقرار القارة وحل منازعاتها دون تدخلات أجنبية خطيرة.
- ١٦٣ - ومما يقوي قناعتنا ذلك التطور المستحب الذي حدث مؤخراً في النزاع حول الصحراء الغربية، حيث تم وضع أساس حل مقبول تحت إشراف منظمة الوحدة الافريقية. ونحن نأمل في أن يتم تحقيق تقدم مماثل في تشاد، وذلك بنشر القوات الافريقية التي تحمل - تحت إشراف منظمة الوحدة الافريقية - حمل الوحدات العسكرية الأجنبية في ذلك البلد.
- ١٦٤ - وننتقل أخيراً إلى مشكلات القرن الافريقي. وبينما نلاحظ بإرتياح علامات تحسن في العلاقات بين كينيا والصومال، فإننا ملزمون بالإعراب عن قلقنا العميق لاستمرار التوتر بين الصومال واثيوبيا، وهما بلدان ترتبط إيطاليا معهما بروابط تاريخية وثقافية قديمة. إن إيطاليا، في حدود إمكانياتها المحدودة ومع احترام استقلال كلا البلدين، تنظر باهتمام، وهي مستعدة للإسهام في كل جهد يمكن أن يساعد في إيجاد حل لهذه الأزمة وأن يسمح لشعوب القرن الافريقي أن تنهي الخطر المحدق الحالي الناجم عن المواجهة وأن تركز طاقاتها في الحرب ضد عدوها المشترك، ألا وهو التخلف.

الدول المعنية مدعوة - وأكرر هذه الدعوة الآن - لأن تأخذ في الإعتبار حياد مالطة .

١٧٤ - هناك جزيرة أخرى في البحر المتوسط ، وهي قبرص ، تشهد - لسوء الحظ - موقفاً صعباً للغاية . إن التفاوض بين الطائفتين ، والذي يمكن للأمم المتحدة أن تشجعه بفاعلية عن طريق سلطتها ، إنما يوفر اليوم فرصة كبرى لإيجاد حل لهذه المشكلة . إن إيطاليا ، من جانبها ، قد فعلت وستفعل كل ما يمكنها لمساعدة هذه المفاوضات .

١٧٥ - من بين الوظائف الأساسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة مراقبة حالات اختلال التوازن في قطاع الأسلحة ، سواء التقليدية أو النووية ، والإنتشار المتزايد لجميع أنواع الأسلحة بين الدول الأقل نمواً .

١٧٦ - إن الحكومة الإيطالية تولى أهمية كبرى للدورة الإستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي ستعقد في ١٩٨٢ ، والتي ستوفر فرصة فريدة لبحث النتائج التي تم التوصل إليها حتى الآن ، ولتحديد البرامج التي يتعين اتباعها في المستقبل .

١٧٧ - ولسوء الحظ يجب أن نلاحظ أن لجنة نزع السلاح في جنيف لم تتمكن بعد من الاضطلاع الكامل بالمهام التي أنيطت بها من قبل هذه الجمعية . وفي نفس الوقت ، فإننا نشعر بالحاجة المتزايدة داخل اللجنة إلى التخلي عن التعميم النظري حتى يمكن لأشطة المفاوضات أن تركز أساساً على موضوعات تقدم إمكانيات واقعية للإتفاق . ووفقاً لذلك ، فإن إيطاليا مستمرة في المطالبة بحظر الأسلحة الكيميائية وتدمير المخزون منها بغية تجنب التهديد الخطير الناجم عن انتشار تلك الأسلحة ، والتي هي في الحقيقة أسلحة دمار شامل .

١٧٨ - وفي المجال النووي فإن إيطاليا ، وهي طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، تنظر بعين العطف إلى رغبة بعض الدول غير المنحازة في الحصول على ضمانات أمن من الدول النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية ، وتعمل إيطاليا على تقديم إسهام مباشر لجهود تلك الدول حسب إمكانياتها كرئيس لفريق العمل المخصص ذي الصلة بالموضوع في جنيف .

١٧٩ - وفي مجال الأسلحة التقليدية ، فإننا حينما نفهم أن مطالب الأمن لعدد من الدول هي لحماية استقلالها ووحدة أراضيها ، فإننا نشعر في نفس الوقت أن هذه الجمعية ينبغي أن تكثف الجهود لتنظيم مثل هذه الأسلحة .

سياسية هامة للشعب الفلسطيني ، يجب أن تُتاح لها الفرصة لتثبت استعدادها للإسهام في التوصل إلى حل سلمي للنزاع العربي الاسرائيلي .

١٦٩ - إن أزمة مثل أزمة الشرق الأوسط تتطلب الواقعية ، ولكنها تتطلب أيضاً الشجاعة والأمل . إننا ينبغي أن نشجع التحركات نحو الإنفراج التي يقوم بها كلا الطرفين حتى يمكن تمهيد أرضية لحوار مباشر ، حيث أن أي حل دائم إنما يعتمد في النهاية ، كما في هذه الحالة أيضاً ، على إرادة جميع الأطراف المعنية مباشرة .

١٧٠ - إن أفضل دليل على صحة هذا النهج هو وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في الجنوب اللبناني ، فقد تم تحقيقه بفضل جهود دبلوماسية أيدتها إيطاليا دون تحفظ . لقد مهد هذا التطور السبيل لبدء عملية استقرار في هذا البلد الذي عانى طويلاً . إنه من الضروري الآن ، أكثر من ذي قبل ، وبتعاون جميع البلدان ضمان استقلال وسيادة ووحدة أراضي لبنان بشكل يسمح لنا أن نحول دون عودة شعوب عزلاء لمعاناة ويلات وآلام الماضي . إن إيطاليا تسهّم في تحقيق هذا الهدف من خلال اشتراكها في بعثة السلام للأمم المتحدة في جنوب لبنان التي نأمل أن تتمكن من القيام بدور كبير في هذا البلد .

١٧١ - إن وقفاً سريعاً للقتال بين إيران والعراق سيضع حداً للخسائر المادية والبشرية ، وبذلك نستأصل عقبة كبرى تعرقل التقدم السلمي لهذين الشعبين .

١٧٢ - وبالإضافة إلى أزمة الشرق الأوسط ظهرت في منطقة البحر الأبيض المتوسط علامات حديثة تبعث على القلق الخطير والتي تبدو في التحرك بعيداً عن التعاون والحوار اللذين نود مشاهدة إقامتهما في المنطقة . وخلال تلك المرحلة الحساسة ، ينبغي أن نناشد كل المعنيين أن يبدو إحساساً بالمسؤولية ، وأن يتمسكوا بسلوك يتطابق مع أهداف التعايش السلمي ، وأن يجمعوا عن كل تطلعات تتناقض مع قواعد السلوك الدولي .

١٧٣ - وفي سياق سياسة تستهدف تحقيق مزيد من الاستقرار في منطقة المتوسط ، تأتي المبادرة الإيطالية بشأن إعلان حياد مالطة الذي يمكن أن يكون وسيلة مفيدة للسلم والتقدم . ومن أجل دعم هذا الموقف الجديد ، فإن إيطاليا ، حينما سجلت اتفاقات مع مالطة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ، قد دعت الأمين العام [انظر A/36/348 ، المرفق] أن يسترعي انتباه جميع الدول الأعضاء إلى الجزء من الاعلان الإيطالي الذي يوضح أن كل

١٨٥ - وتقوم إيطاليا أيضاً بدور نشط في مجال العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية، وكما أكدت في الآونة الأخيرة لوفد من وزراء الدول النامية الذين قابلتهم أخيراً في روما، فإننا نأمل أن يحصل صندوق الأمم المتحدة المؤقت لتسخير العلم والتكنولوجيا في أغراض التنمية، الذي ساهمت فيه إيطاليا مساهمة فعالة - على الموارد المالية الكافية لتحقيق أهدافه.

١٨٦ - وفي قطاع التجارة، فإننا واثقون، كما أكدت بشدة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة في اجتماع أوتواوا، من ضرورة بذل جهد مشترك وقوي للنضال ضد شبح النزعة الحمائية وأن نحافظ بنظام التجارة الدولية مفتوحاً وحرراً. وفي العام القادم سوف يقدم لنا المؤتمر الوزاري لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ("غات")، مدعماً بؤتمر قمة أوتواوا، فرصة ثمينة للنظر بعمق في العقبات التي تعوق النمو المنتظم للتجارة الدولية، بالإضافة إلى تلك العقبات التي تهدد بالظهور. ولكن التحدي الأكبر، هو ذلك الذي يتعلق ببدء المفاوضات العالمية، لأنه تحد يؤثر على القدرة التفاوضية نفسها للمجتمع الدولي.

١٨٧ - وترى الحكومة الإيطالية من جانبها أن المشاكل التي تتعلق بالحوار بين الشمال والجنوب يمكن أن تبحث بطريقة فعالة فقط في إطار المفاوضات العالمية التي سيتحتم أخيراً على هذه الجمعية أن تبدأها، بعد تحضير مناسب ودقيق. وعلاوة على ذلك، فإن إدراكنا لمدى إلحاح وأهمية هذه المشكلة قد دفعنا إلى اتخاذ مبادرة من أجل الإسهام في حل المشكلة المأساوية التي تتعلق بالمجاعة العالمية.

١٨٨ - إن إيطاليا، بعد أن زادت من مساهمتها الفعالة في السنوات الأخيرة في أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها الرئيسية التي تعمل في قطاع الزراعة والغذاء، وهي تفعل ذلك وفاء لتقاليدنا المدنية والمسيحية التي تنعكس أيضاً في ثقافات أخرى، إقترحت تنظيم اجتماعات تنفيذية بهدف العمل، عن طريق عمل الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة الموجودة في روما، على تحقيق أهداف معينة ومحددة تتسم بطابع التنفيذ الفوري، وتعلق بالنضال ضد الجوع وسوء التغذية بالإضافة إلى التعاون في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء. إن هذه المبادرة التي تقدمت بها إيطاليا في أوتواوا، والتي ووفق عليها في البلاغ الختامي لهذا الاجتماع^(١٠)، قد وافقت عليها بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وهي في الوقت الحاضر في مرحلة التحضير والتطوير. وإننا نأمل أن تساهم هذه المبادرة كذلك، علاوة على ما تقدمه من حلول سليمة للمأساة

١٨٠ - وفي مجال نزع السلاح أيضاً، على مدى بضع سنوات، قدمت إيطاليا مقترحات تهدف إلى القضاء على الأسباب التي تدفع إلى زيادة سباق التسلح في الفضاء، وأكدت الحاجة إلى مواصلة العمل لوضع برنامج شامل لنزع السلاح كأساس ملائم لبلوغ هدف نزع سلاح عام وكامل تحت الإشراف الدولي الحازم والفعال.

١٨١ - وبالنسبة للعمل الهام الذي قام به مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، فإن إيطاليا على يقين تام بأن الأنشطة الخاصة باستغلال الموارد المعدنية في قاع المحيطات، يجب أن تتم فائدتها البشرية جمعاء.

١٨٢ - وخلال السنة الماضية ورغم الصعوبات المنيقة عن الأزمة الحالية، تطور التعاون الاقتصادي الدولي بشكل قد يكون متواضعاً لكنه هام. إن صوتاً ملهماً ذا نفوذ، وهو صوت يوحنا بولس الثاني، قد ارتفع في إطار "LABOREM EXERCENS" لتشجيع هذا التعاون، وأوصى بانتهاج نظرة مبتكرة لإزاء مشاكل العمل، بالإضافة إلى العلاقات الجديدة بين المؤسسات والعمال. إنني أعتقد أن كل الرجال الذين يتمتعون بنوايا طيبة، سوف يتعين عليهم أن يدرسوا هذه المقترحات بعناية.

١٨٣ - إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة قد قدم لنا إيضاحات إيجابية فيما يتعلق بالسبيل الذي يجب اتباعه حتى نحلّ، على المدى الطويل، مشاكل الطاقة للدول النامية التي لا تنتج النفط. وفيما يتعلق بالأمد القصير والمتوسط، فإن هذه المشاكل يمكن مجابتهها بشكل فعال، وذلك إذا ما توصلنا أخيراً إلى اتفاق في الآراء حول المسألة الخاصة بإنشاء فرع يتبع البنك الدولي يخصص للطاقة، وقد أكدت إيطاليا موافقتها على هذا الإقتراح في مناسبات عديدة.

١٨٤ - وقد حقق مؤتمر باريس الخاص بالدول الأقل نمواً والذي اختتم أعماله أخيراً، نجاحاً في اعتماد برنامج العمل الجديد الأساسي للشمانينات من أجل البلدان الأقل نمواً. هذا البرنامج يمثل الآن مرجعاً أساسياً لمبادرات المجتمع الدولي. إنني أودّ أن أؤكد هنا إن هذه البلدان تكرر لها إيطاليا نسبة هامة من معونتها العامة للتنمية، وتخطط لتنمي في المستقبل سياسة تعاون مختلفة تكون أكثر فعالية. إن ذلك يسمح لنا بأن نحقق المعدلات الواردة في هذه البرامج.

١٩٣ - ومن دواعي سروري العظيم أن أرحب بقبول جمهورية فانواتو في عضوية الأمم المتحدة بعد أن حصلت مؤخراً على استقلالها . وبهذا نكون قد خطونا خطوة جديدة نحو التصفية الكاملة للاستعمار، الذي يعتبر تحقيقها أحد الأهداف النبيلة للأمم المتحدة .

١٩٤ - ونادراً ما توصلنا إلى اتفاقنا الحالي في تقييمنا للحالة التي وصلت إليها العلاقات الدولية اليوم والتي تتسم بالخطورة البالغة وتبعث على القلق . وخلال العام الماضي ، برزت أزمات جديدة ، وكانت هناك توترات متصاعدة بين الدول العظمى ، وقد اتخذت أبعاداً خطيرة تؤثر تأثيراً سلبياً على المناخ الدولي بصفة عامة .

١٩٥ - إن تخفيف التوترات والتفاوض والتعاون ، القائمة على احترام المصالح المشتركة يحل محلها استخدام القوة بشكل أوسع نطاقاً ، وأصبحت تُفرض كقاعدة في السلوك الدولي . وأصبح ينكر على الشعوب حقها في تقرير مصيرها كما تهدد أشكال جديدة من السيطرة السياسية والاقتصادية بأن تصبح مرضاً مزمناً في العلاقات الدولية .

١٩٦ - إن المجتمع الدولي يقف مرة أخرى في مفترق الطرق . وأصبح السلم والأمن والتنمية غير مضمونة بصورة متزايدة ، كما كان الحال في أحلك أيام الحرب الباردة . ومن الواضح تماماً أن النظام القديم القائم على الامتيازات والاحتكارات وعدم المساواة ، والقائم على تقسيم العالم إلى كتلتين لا يمكن أن يفي بمتطلبات عصرنا . فهو لم يثبت عقمه فحسب ، بل أنه يحمل في طياته مخاطر بالنسبة لمستقبل المجتمع الدولي . ومع ذلك ، أودّ أن أوضح أن الشعوب لم يسبق أن عارضت مطلقاً سياسة القوة والسيطرة الأجنبية بطريقة أكثر حسماً مما هي عليه الآن . فتطلعات الاستقلال والمساواة ، وكذلك المطالبة بإحداث تغييرات جوهرية في النظام الدولي ، لمن السمات المشجعة لعصرنا .

١٩٧ - وإذا ما أردنا أن نضع نهاية للجمود الحالي ونكفل سلباً دائماً وتقدماً للبشرية فيجب علينا أن نبحث عن ردود ملائمة للمسائل الملتهبة والملحة التي تواجهنا .

١٩٨ - وفي اعتقادنا أن هذه الإجابات واردة في البديل الذي أتاحتها للعالم سياسة عدم الإنحياز . إن عشرين عاماً من سياسة عدم الإنحياز ودورها في الساحة الدولية ، قد أثبتت هذه الحقيقة بطريقة قاطعة لا تدع مجالاً للشك . إن التأكيد التام لحركة بلدان عدم الإنحياز باعتبارها قوة سياسية مستقلة وإيجابية لا يرجع إلى

الدولية التي تتعلق بسوء التغذية ، في دعم الثقة في إمكانيات استمرار التقدم على طريق التنمية الاقتصادية من خلال التعاون ، الذي يعتبر أهم الدعائم الأساسية لمنظمتنا .

١٨٩ - وفي ختام بياني ، أودّ أن أشير إلى المسؤولية الهامة والمشاركة التي تقع على عاتق منظمة الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان : وهي تعريف المبادئ وقواعد السلوك الخاصة بها وتوخي اليقظة من أجل تنفيذها بشكل فعال .

١٩٠ - وفيما يتعلق بالهدف الأول ، فإن منظمتنا قد حققت فعلاً نتائج ملموسة لا يمكن أن يرقى إليها الشك . ولكن عمل منظمة الأمم المتحدة لم يحقق التقدم المنشود فيما يتعلق باليقظة والاحترام الكامل للمبادئ والقيم التي قبلتها المنظمة . وإن سياسات تنكّر جوهر حقوق الانسان لا تزال تنتهج وما تزال نواجه إنتهاكات شاملة لحقوق الانسان كنتيجة للنزاعات المحلية ، ومواقف تتسم بالإضطراب والتعصب . إن إيطاليا مستعدة للتعاون تماماً في هذا المجال مع المنظمة الدولية ، وينبع ذلك من اقتناعنا الراسخ بأنه في أي مكان تنتهك فيه قيم وكرامة الانسان ، يجب ألا نسمح بوجود أي عقبة تعترض طريقنا . وبهذه الطريقة وحدها نستطيع أن نعطي للأمم المتحدة في مجال الحماية الدولية لحقوق الانسان تلك الفعالية والحسم . ويعد هذا أحد التحديات الكبرى التي تنتظر الأمم المتحدة في السنوات المقبلة .

١٩١ - عندما ننظر إلى الأهداف الخاصة التي تسعى إليها هذه الجمعية في المجالين السياسي والاقتصادي ، وعندما نناقش هنا أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف ، يجب ألا نغفل الإعتبار الأساسي وهو أن هذه المنظمة هي أولاً وقبل كل شيء أعظم محفل لخدمة البشرية . وبصرف النظر عن الإختلافات في التقاليد والثقافة ، فإن الانسان هو في الحقيقة موضوع الحقوق والحريّة ، وعن طريق الكرامة يكتسب قيمة عالمية . إن مهمة الأمم المتحدة ذاتها تصبح عالمية فقط بالقدر الذي تثبت فيه المنظمة قدرتها على دعم وحماية تلك الحقوق والحريات .

١٩٢ - السيد فروفيك (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن أهنئكم على انتخابكم لمنصبكم الرفيع كرئيس للدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . إنني أذكر بارتياح أن العلاقات بين يوغوسلافيا والعراق تتميز بالصدقة الحارة والتعاون . وإننا لوائتتون من أن خبرتكم الواسعة وتفانيكم المعروف لقضية الأمم المتحدة سوف يسهم بطريقة مجدية في مداولاتنا المثمرة .

نعلّق أيضاً أهمية قصوى على تشجيع العلاقات الطيبة مع جميع البلدان المجاورة .

٢٠٥ - إن عدم التدخل في الشؤون الداخلية والإحترام غير المشروط للسيادة ، وعدم جواز إنتهاك الحدود ، ووحدة وسلامة الأراضي هي حجر الزاوية في هذه السياسة . ونعتبر أيضاً أن الاعتراف التام بحقوق الأقليات الوطنية يشكل عنصراً هاماً لإشاعة الثقة المتبادلة وعلاقات حسن الجوار . وممن نرى أنه يجب احترام هذه المبادئ بصفة مستمرة في العلاقات بين جميع الدول وخاصة بين المتجاورة منها . ولا شك أن هذه العلاقات يجب أن تطبق على أساس التبادل .

٢٠٦ - ويسود اليوم مثل هذا الأسلوب في منطقة البلقان . ويمكن أن تُفهم أهمية هذه العملية الإيجابية بطريقة أفضل ، إذا ما ذكرنا أنه منذ وقت ليس بالبعيد أُشير إلى هذه المنطقة على أنها "منطقة رمادية" بين التكتلات التابعة للقوى العظمى .

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هودول (سيشيل) .

٢٠٧ - وفيما يتعلق بالمشكلات الرئيسية التي تواجه العالم اليوم ، فإننا نرى أنه يجب البحث عن حلول لها أولاً في إطار الأمم المتحدة . ومع ذلك ، هناك إتجاهات لاستبعاد الأمم المتحدة عنها ، على زعم أن ذلك يحقق مزيداً من الفاعلية . ونحن نعتبر أن ذلك غير مقبول على الإطلاق .

٢٠٨ - مما لا شك فيه أن حل المشكلات الرئيسية بمشاركة عدد كبير من البلدان شأنه شأن أية عملية ديمقراطية أخرى ليس بالأمر الهين أو اليسير ، لكنه الطريق الوحيد الدائم والفعال للتوصل إلى حلول تتفق ومصالح المجتمع الدولي ككل . إن وفد يوغوسلافيا - إذ يأخذ كل ذلك في الحسبان - سيبدل مرة أخرى قصارى جهده للإسهام في إنجاح الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة .

٢٠٩ - إننا نعلّق أهمية قصوى على مسألة نزع السلاح ، بل ونعتبرها ملحة إذ أن تصعيد سباق التسلح الذي لم يسبق له مثيل قد أصبح ظاهرة مميزة لعصرنا . ولقد فشلت مفاوضات نزع السلاح حتى الآن في أن تسفر عن نتائج حتى ولو الحد الأدنى منها ، بل وتغطي منطقة تلو الأخرى بمجموعات الصواريخ المتوسطة المدى والبعيدة المدى ، كما تبتد موارد مالية ضخمة في هذه الأغراض . وهي تعادل سنوياً إجمالي ديون كل البلدان النامية مجتمعة . وهذا له نتائج بالغة الأثر على العلاقات الدولية . ومن أجل الحد من هذا السباق فإنه من الضروري أن تؤمّن هذه الدورة الاستعدادات

قوتها العسكرية والاقتصادية ، بل إلى قيمها الأخلاقية . إن هذه السياسة تعكس بصدق آمال واحتياجات البشرية ، ونتيجة لذلك ، وبسبب برنامجها الشامل لعلاقات دولية جديدة ، كسبت أرضاً طيبة في جميع القارات وأصبحت السياسة العالمية التي تخدم مصالح المجتمع الدولي بأسره .

١٩٩ - لا يمكن لأية استراتيجية عالمية أن تؤدي إلى نتائج إيجابية في البحث عن مخرج من الموقف الحالي إذا رفضت هذا البرنامج أو تجاهلته . ونعتقد أن الحياة نفسها قد أثبتت ذلك .

٢٠٠ - ولا يمكن للسلم والأمن الدائمين إلا أن يتحققا إلا من خلال الإنفراج العالمي الذي يأخذ في الحسبان مصالح جميع الدول ويمكّنها من المشاركة على قدم المساواة في حل المشكلات الدولية الحيوية . وبعبارة أخرى ، لا يمكن أن يقوم الإنفراج بين الدول العظمى والتحالفات السياسية والعسكرية التابعة لها فقط ، بالرغم من أنه من غير المعقول أن يتم دون مشاركتها وتحملها المسؤولية . فالعلاقات العالمية لا يمكن أن تخفض بحيث تصبح مجرد علاقات متبادلة بينها .

٢٠١ - إن سياسة تخفيف التوترات يجب أن توجه بوضوح نحو القضاء على كل بؤر التوتر الساخنة والتدخلات العسكرية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول . ويجب أن تسعى إلى تسوية المنازعات بالطرق السلمية والتقدم في ميدان نزع السلاح وسد الثغرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

٢٠٢ - ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن أوروبا لم تتمكن من تجنب زيادة سوء الموقف الدولي بصورة عامة . مما كان له آثار ضارة على الأمن والتعاون في قارتنا . إننا نعلّق أهمية قصوى على الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، كبرنامج إيجابي لتنظيم العلاقات في أوروبا . ومن الضروري بذل الجهود المتصلة والدؤوبة لتنفيذ أحكامها .

٢٠٣ - وفي اجتماع مدريد ، بحثت يوغوسلافيا - مع بلدان أوروبية أخرى محايدة وغير منحازة - عن أشكال للتعاون المتبادل يعود بالنفع على الجميع . إلا أن ذلك لم يتحقق نظراً للتنافس بين التكتلات ، لكن لا يزال هناك أمل في النجاح حينما يستأنف مؤتمر مدريد عمله . ونعتقد أنه سيكون للمؤتمر تأثير إيجابي على الموقف العام في العالم .

٢٠٤ - إن إخلاص بلادي لروح هلسنكي هو نتيجة منطقية لسياستها الخارجية المتمثلة في عدم الإنحياز . وفي هذا الخصوص ،

اشتعالاً ، وهذا يرجع إلى الإنتهاكات المستمرة للحقوق الأساسية للدول في الاستقلال وفي اختيار تنميتها الداخلية بحرية .

٢١٥ - ونحن نعتقد أنه قد اتضح لكل منا اليوم أنه لا مخرج من أزمة الشرق الأوسط دون انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، ودون حل القضية الفلسطينية بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة . إن الحل العادل والدائم والشامل ، يجب أن يتضمن الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحقه في دولته الخاصة به وكذلك الاعتراف بحق جميع بلدان وشعوب تلك المنطقة في العيش في أمن وسلام .

٢١٦ - ولست في حاجة إلى القول بأن الحلول الجزئية لأزمة الشرق الأوسط ، لا يمكن أن تكون عادلة أو واقعية . ورغم ذلك لم يتم إحراز أي تقدم منذ الدورة الماضية . لقد ازداد الموقف تدهوراً وخاصة بسبب اعتداءات اسرائيل المتكررة ضد لبنان والتي تهدد بتصعيد الحرب إلى أبعد من ذلك .

٢١٧ - وإذ نضع في الأذهان جميع هذه الظروف ، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار النزاع بين ايران والعراق . ونحن على قناعة تامة بأن هذا النزاع ينبغي أن يحل بالوسائل السلمية مع الاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسياسة عدم الإحتياز .

٢١٨ - إن الأزمة في الجنوب الافريقي قد أصبحت أكثر خطورة . ورغم الجهود الكبيرة للغالبية العظمى من الدول الأعضاء ، فإن الأمم المتحدة للأسف لم تنجح في تحقيق الاستقلال لناميبيا . إن السياسة العدوانية لجنوب افريقيا ضد ناميبيا ودول المواجهة الأخرى ، تحول منطقة الجنوب الافريقي بأسرها إلى أزمة ملتزمة ذات آثار عالمية . إن العدوان السافر الأخير ضد أنغولا ، هو تحذير خطير آخر في هذا المجال .

٢١٩ - والواقع أنها مرحلة شائكة تتطلب إقرار العدالة والواقعية السياسية ، ووقف أية صورة من التأييد ، وعدم السكوت على الإستفزازات من جانب النظام العنصري في برتوريا ضد الدول الافريقية المجاورة له . إن هذا في الواقع لعب خطير بالنار يمكن أن تكون له عواقب بعيدة المدى .

٢٢٠ - ومن المناسب هنا أن نذكر بالإسهام الإيجابي من جانب حركة بلدان عدم الإحتياز لكي تقضي نهائياً على آخر معازل الاستعمار والعنصرية على التراب الافريقي . وهذا يتضمن

الناجحة للدورة الإستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

٢١٠ - لا يستطيع أحد أن ينكر اليوم ، إن سلم وأمن وتقدم البشرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحالة الاقتصاد الدولي . ومن المفروض - حقاً - أن تشجع المنجزات العلمية والتقنية التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتدعمه . ومع ذلك ، هناك جوع في العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى . وقد أكدت هذه الحقيقة بجلاء أحدث البيانات والاحصاءات وكذلك الاجتماعات الدولية العديدة التي عقدت هذا العام . إن ربع إجمالي سكان البلدان النامية معرض لحالة دائمة من الهلاك جوعاً ، في حين يعاني ربع آخر من سوء التغذية .

٢١١ - ولم تؤد الجهود المبذولة من أجل إقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد حتى الآن إلى نتائج ولو مبدئية . فالمفاوضات العالمية لم تبدأ بعد . ونعتقد أنه في هذه الدورة يجب إظهار الإرادة السياسية اللازمة من أجل البدء في هذه المفاوضات ومن ثم تمهيد الطريق أمام التعاون الدولي . إن التقدم الذي تم إحرازه في هذا الصدد سيسهم إلى حد بعيد في إيجاد المناخ الملائم للتغلب على القضايا الحادة التي تواجه العالم . وسنرحب بأي مظهر إيجابي للإرادة السياسية والاستعداد للإسهام في تحقيق هذه الغاية .

٢١٢ - ومن الأهمية بمكان أن تكرر هذه الدورة أكبر قدر من الإهتمام لوضع الاعلان الختامي المقترح الخاص بعدم جواز التدخل والتداخل في الشؤون الداخلية للدول والموافقة عليه^(١١) . إن هذا من شأنه أن يدعم إلى حد كبير إستعداد الدول لمقاومة استخدام القوة في العلاقات الدولية .

٢١٣ - إن أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط له أهمية قصوى ليس فقط بالنسبة للدول الواقعة على سواحله ولكن أيضاً بالنسبة لأوروبا بأسرها وبالنسبة للشرق الأوسط كذلك . إن التطورات الحالية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، تثير قلقنا العميق . فنحن نشهد تصاعد الخصومة بين الأحلاف وتركيز الأسلحة وزيادة تواجد الأساطيل الأجنبية . إن هذا يتطلب جهوداً متصلة من جانبنا لتحويل البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلم وتعاون دولي .

٢١٤ - وقد حظيت بؤر التوتر الساخنة بمكان الصدارة في جدول أعمال الجمعية العامة ، العام تلو العام . ومرة أخرى ، فإننا نلاحظ أن هذه الأزمات لم تسو ، بل على العكس من ذلك فإنها تزداد

٢٢٥ - وبالنسبة لقبرص ، فإننا نرى أن التسوية تكمن في استمرار المحادثات بين الطائفتين في إطار أحكام قرار الجمعية العامة ١٥/٣٢ الذي يؤكد على سيادة واستقلال وسلامة أراضي وعدم إنحياز قبرص . إن يوغوسلافيا قد أيدت دوماً الكفاح الوطني وحق الشعوب في الحرية والاستقلال . يجب ألا تحرم أية دولة من هذه الحقوق غير القابلة للتصرف ، في أي مكان من العالم من افريقيا وأوروبا إلى آسيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى .

٢٢٦ - وستبحث الدورة الحالية للجمعية العامة عدداً من القضايا ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للبشرية وبالنسبة للسلام في العالم .

٢٢٧ - إن المشكلات الدولية المتراكمة والعلاقات المتردية بين القوى الكبرى تهدد بحدوث مواجهة بدلاً من التعاون البناء الذي كنا نودّ أن نراه في هذه الدورة . إننا نخشى أن مثل هذه الإجراءات قد تؤدي إلى زيادة التوتر في المناخ المشحون بالفعل بعدم الثقة ، وإلى خلق صعوبات جديدة .

٢٢٨ - وحتى الآن وفي مناسبات عديدة وفي مواقف حرجة ، وقد أسهمت الأمم المتحدة إسهاماً بارزاً للغاية في بحث قضايا دولية معقدة وفي التخفيف من حدة التوترات في العلاقات الدولية . فإذا أمكننا جميعاً هنا ، وبغض النظر عن المجموعات الدولية التي ننتمي إليها ، أن نجتمع جهودنا وأن نوحّد إرادتنا السياسية ، فإننا سوف نستطيع أن ننجح مرة أخرى .

٢٢٩ - وبالتأكيد فإن هذا الجهد يتطلب شعوراً كبيراً بالمسؤولية وخاصة من جانب الدول العظمى . ويجب أن نبدي استعدادنا المشترك لمواجهة التحديات الجديدة والبحث معاً عن حلول لا تؤيد المصالح الأنانية ، ولكنها تؤكد من جديد مبادئ الميثاق الذي على أساسه اجتمعنا معاً في هذه المنظمة .

٢٣٠ - ومن ثم ، ورغم جميع الصعوبات الحالية ، فإننا سوف نفتتح طرقاً جديدة تؤدي إلى مستقبل وإلى عالم يقوم على التعاون والتعايش السلمي والرخاء الاقتصادي والاستقلال ، مما يؤدي إلى حياة يسودها السلم والأمن .

الجهود التي بذلت في الاجتماع الوزاري غير العادي بشأن ناميبيا ، لمكتب التنسيق التابع لبلدان عدم الإنحياز والمعقود في الجزائر ، وفي مجلس الأمن ، وبعد ذلك في الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة . وبذلك ، فإن حركة بلدان عدم الإنحياز قد بحثت عن حل عادل ووجهت تحذيراً لا يجب إغفاله . إننا نعتقد كذلك أن فريق الاتصال الخماسي الذي قدم خطة بشأن ناميبيا ، يجب أن يقاوم بنفسه سياسة بريتوريا في الإبتزاز . كما يجب إعادة التأكيد على قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بطريقة واضحة باعتباره الأساس الوحيد الممكن لتحقيق الاستقلال العادل والعاقل لناميبيا ، مع المشاركة الكاملة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية [سوابو] باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي . وعن هذا الطريق وحده يمكن تحقيق السلام للشعوب في الجنوب الافريقي ، وتعزيز الاستقلال وعدم الإنحياز في ذلك الجزء من القارة الافريقية .

٢٢١ - وينبغي القضاء على المشكلات الاستعمارية المتبقية في أي مكان في العالم ، لأنها تشكل سمة غير مقبولة لا تتفق وروح العصر . ونحن نرى أنه من الضروري تهيئة الظروف الملائمة بأسرع ما يمكن حتى تتمكن جميع الشعوب التي ما زالت محرومة من تقرير المصير من أن تقرر بحرية مصيرها .

٢٢٢ - إننا نؤيد جميع الجهود التي تسير في هذا الاتجاه . وينطبق هذا بالمثل على حق شعب الصحراء الغربية ، وفي البحث عن حل عادل مبني على القرار الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية . [انظر A/36/534 ، المرفق الثاني ، القرار AHG/Res.103 (د-١٨)] .

٢٢٣ - ونحن نوافق أيضاً على استمرار الحوار بشأن توحيد كوريا بالوسائل السلمية وهو ما يتفق والآمال المشروعة للشعب الكوري . كما إننا نؤيد تماماً المبادرات البناءة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لحل هذه القضية .

٢٢٤ - وفيما يتعلق بأزميتي أفغانستان وكمبوتشيا ، فما زلنا نؤيد إيجاد حل سياسي سلمي بني على أساس قرارات الجمعية العامة التي تطالب بانسحاب جميع القوات الأجنبية والقضاء على التدخل الأجنبي والإحترام الكامل لسيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي وعدم إنحياز هذين البلدين .

الملاحظات

- (٦) وُقِعَ في برلين في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧١، من قبل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. وللإطلاع على نصه انظر: الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٨٨٠، رقم ١٢٦٢١، ص ١٢٤ من النص الانكليزي.
- (٧) مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي، المعقد في لوساكا في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٠.
- (٨) أنظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، المرفقات، البند ٦٥ من جدول الأعمال، الوثيقة A/35/742، الفقرة ٢٠.
- (٩) عُرضت في مقابلة إذاعية بثتها إذاعة الرياض في ٧ آب/أغسطس ١٩٨١. وللإطلاع على النص الحرفي للمقابلة، أنظر Report, FBIS-MEA-81-153، Foreign Broadcast Information Service, Daily، المجلد الخامس، رقم ١٥٣، المؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨١.
- (١٠) انظر: "نشرة" وزارة خارجية الولايات المتحدة، المجلد ٨١، رقم ٢٠٥٣ (آب/أغسطس ١٩٨١)، ص ٨.
- (١١) إعتُمد لاحقاً بوصفه القرار ١٠٣/٣٦.
- (١) انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السادسة والثلاثون، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨١، الوثيقة S/14659، المرفق.
- (٢) اللجنة المستقلة المعنية بمسائل التنمية الدولية، برئاسة "ويلي برانندت".
- (٣) وُقِعتا في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٥ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩. وللإطلاع على نص الإتفاقية الأولى، انظر: A/AC.176/7، ونص الاتفاقية الثانية، انظر: The Courier, ACP-EEC، رقم ٥٨، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩.
- (٤) أنظر: CD/228، التذييل الثاني/المجلد الثالث، الوثيقة CD/205-CD/CPD/WP.52.
- (٥) إعتُمد بوصفه القرار ٨٧/٣٤ باء.